

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف . المسيلة

1985



ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع العلوم التجارية

تخصص مالية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب: مجناح عبد المالك

تحت عنوان

أثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال
الفترة (2000 – 2018)

لجنة المناقشة:

د. جامعة محمد بوضياف . المسيلة رئيساً

د. مصطفى قريد جامعة محمد بوضياف . المسيلة مشرفاً ومقرراً

د. جامعة محمد بوضياف . المسيلة مناقشاً

السنة الجامعية: 2020/2019





الإهداء . . .

سلامٌ قولٌ من ربِّ رحيمٍ

إلى أمي الغالية . . . إلى أبي . . .

إلى عائلتي الصغيرة وعائلتي الكبيرة

إخوتي، أهلي، أصدقائي، زملائي . . .

عبد المالك

كلمة شكر

اللَّهُمَّ لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى
أزكى الصلاة والسلام على خير خلق الله محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه أبو بكر وعمر
وعثمان وعلي وصحابته أجمعين والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين



جزيل الشكر والامتنان إلى الدكتور مصطفى قريد على تفضله بالإشراف على هذا العمل، وعلى
كونه الصديق قبل المشرف،

الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

أساتذة الكلية وأعضاء إدارتها، وكل زملائي الطلبة .



والحمد لله رب العالمين

ملخص

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل للتبادل الدولي المعاصر الذي عرف انفتاحاً وتطوراً بسبب تأثره بالعولمة الاقتصادية، ونظراً لخصوصية الاقتصاد الجزائري باعتماد شبه تام لصادراته على المحروقات المقومة بالدولار الأمريكي والحجم الكبير لوارداته المقومة بالايورو زادت أهمية سعر الصرف حيث أصبح يمثل محركاً أساسياً لعمليات التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال محلياً ودولياً، ومؤشراً على تنافسية الدولة وأداة لسياساتها النقدية. وعليه كان له علاقة وطيدة مع ميزان المدفوعات الذي يمثل جميع المعاملات والمبادلات بين أطراف من دول مختلفة خلال فترة معينة، لتظهر لنا القوة المحددة لسعر الصرف من خلال الطلب والعرض على العملات وهيكل التجارة الخارجية والتدفقات الراسمالية. كل هذا من أجل تحقيق الأهداف وتصحيح الاختلالات.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الدينار، الدولار، الصادرات، الواردات

Abstract

The exchange rate is the link to contemporary international exchange, which has been open and developed because of its impact on economic globalization, and given the peculiarity of the Algerian economy by relying almost entirely on its exports on hydrocarbons denominated in US dollars and the large volume of its imports denominated in euros, the importance of the exchange rate has increased. It has become an essential engine of trade, the movement of capital domestically and internationally, an indicator of the competitiveness of the country and a tool for its monetary policy. It was therefore closely related to the balance of payments, which represents all transactions and exchanges between parties from different countries during a given period, to show us the specific strength of the exchange rate through demand and supply of currencies, the structure of foreign trade and capital flows. All this in order to achieve goals and correct imbalances.

Keywords: exchange rate, balance of payments, dinar, dollar, exports, imports



الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	كلمة الشكر
	ملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والمحتويات
أ - هـ	مقدمة
35-16	الجانب النظري: سعر الصرف وميزان المدفوعات
16	المبحث الأول: مفاهيم متعلقة بسعر الصرف
16	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف
19	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف
20	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف
22	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
26	المبحث الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات
26	المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

28	المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات
30	المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
31	المطلب الرابع: محددات وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
35	خلاصة الجانب النظري
53-37	الجانب التطبيقي : أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة: 2000 - 2018
37	المبحث الاول: سياسة سعر الصرف في الجزائر
37	المطلب الاول: سياسة سعر الصرف في الجزائر
40	المطلب الثاني: دراسة تطور المتغير التابع
43	المطلب الثالث: دراسة تطورات سعر الصرف (المتغير المفسر)
45	المطلب الرابع: تحليل تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2018)
46	المبحث الثاني: قياس اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2018)
46	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج (صياغة النموذج):
47	المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) واختبار الفروض

48	المطلب الثالث: تقييم وتفسير النموذج الاقتصادي واحصائيا
53	خلاصة الفصل
57-55	خاتمة
62-59	قائمة المصادر والمراجع
-64	الملاحق

فهرس الجداول :

الصفحة	الجدول	الرقم
40	تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2004	1
42	تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2005-2018	2
43	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2000-2018	3

فهرس الأشكال :

الصفحة	الشكل	الرقم
40	دراسة تغييرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	1
43	دراسة تغييرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	2
45	دراسة تطورات كل من سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2018	3
47	(OLS) تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى	4
50	Breusch- godfrey serial correlation LM Test الذاتي الارتباط اختبار نتائج):	5
51	نتائج اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test:Breusch-Pagan-Godfrey	6
52	نتائج اختبار Jarque-Bera	7

تجارة



مقدمة:

ترتبط اقتصاديات الدول ببعضها في مجال انتقال السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال فيما بينها وهو ما يثبتته حجم المبادلات الدولية، لكن تتذبذب مداخيل الدول خاصة تلك التي تعتمد على المحروقات كعنصر أساسي في إيراداتها. الجزائر وباعتبارها واحدة من الدول التي تتميز باقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير في إيراداته على المحروقات، كان استقرار الوضع الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات للدولة مرتبط بالتغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ومرهون بالتذبذبات في مداخله.

ان تقلبات أسعار الصرف بين العملات المختلفة تعتبر أيضا من بين اهم المتغيرات والاليات التي تساهم في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، فأردنا من خلال هذه الدراسة تحديد العلاقة بين قيمة العملة المحلية والاثر الناتج عن تغييرها على ميزان المدفوعات وانعكاساتها عليه.

هذا ما قادنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر تغير سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري؟

من خلال التساؤل الرئيسي، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

❖ ما مفهوم سعر الصرف وماهي محدداته والمراحل التي مرّ بها في الجزائر؟

❖ ما هو ميزان المدفوعات وماهي مكوناته؟

❖ ما مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة

(2000-2018)؟

للإجابة على هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

كإجابات أولية على الأسئلة الفرعية إنطلقنا من الفرضيات التالية:

- سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة وما يقابلها من وحدات عملة أخرى، وقد وضعت الجزائر عدة سياسات للرقابة عليه؛
- ميزان المدفوعات هو سجل حسابي سنوي تقيد فيه مختلف العمليات ذات الطابع الدولي من أهمها الميزان التجاري وحركة رؤوس الاموال؛
- يساهم سعر الصرف في محاولة التأثير في ميزان المدفوعات ومعالجة اختلالاته وله تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على مختلف مكونات ميزان المدفوعات.

حدود الدراسة:

من أجل الإلمام الجيد بموضوع الدراسة يمكن تحديد الإطارين الزمني والمكاني كآتي:

- الإطار المكاني: الاقتصاد الجزائري؛
- الإطار الزمني: الفترة 2000-2018.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب وراء اختيارنا لهذا الموضوع نذكر منها:

- الأهمية البالغة للموضوع نظرا لحساسيته وتأثيره في العلاقات الاقتصادية الدولية؛
- دراسة ومعرفة مختلف المفاهيم والآليات التي تعنى بمدى تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات؛
- المرحلة الحساسة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات؛

- ملاءمة موضوع البحث مع تخصص الدراسة في مرحلة الليسانس والماستر.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية سعر الصرف كحلقة وصل ومؤشر للمعاملات الدولية خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة وعلاقته المباشرة بتوازن ميزان المدفوعات ومكوناته الرئيسية مثل الميزان التجاري وحساب رأس المال والآثار المترتبة عن التغير في سعر الصرف عليه وعلى الاقتصاد الوطني ككل.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث أساساً إلى إيضاح ماهية مجموعة من المفاهيم مثل: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، حساب رأس المال وغيرها، إضافة إلى مراحل تطور سعر الصرف في الجزائر ودراسة مدى تأثير التغير في سعر الصرف على الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات والميزان التجاري الجزائري.

المنهج المتبع في الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث والإلمام بكل جوانبه، وللإجابة عن التساؤلات واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في بحثنا على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الكتب والدراسات والأبحاث في مجال سعر الصرف وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي بهدف تحليل البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن مختلف الهيئات.

الدراسات السابقة:

- دراسة **عبدالجليل هداجي** سنة **2012** بعنوان 'تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2008'، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة

بن بوزيان محمد تلمسان، والتي حللت ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة سابقة الذكر من خلال الاختلالات التي تعرض لها والإجراءات التي اتخذتها السلطات من خلال تخفيض العملة ومحاولة زيادة الصادرات خارج المحروقات، وخلصت الدراسة الى تأثير ميزان المدفوعات عكسيا بتغيرات سعر الصرف، غير ان هذا التأثير يبقى بسيطا لتأثر ميزان المدفوعات وارتباطه بأسعار المحروقات.

- دراسة محمد زراقة سنة 2016 بعنوان 'آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر 1990-2014'، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، تعرضت الدراسة الى أهمية آلية الصرف ومراحل نظام الصرف في الجزائر وخلصت في الأخير الى وجود علاقة قوية وتوازنية بين الميزان التجاري وسعر الصرف وسعر البترول.

- دراسة محمد الناصر حميداتو و عبد القادر شويرفات سنة 2016 بعنوان 'أثر سياسات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1989-2014'، مقال في مجلة الباحث العدد 2016/16 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، استعرضت هذه الدراسة سياسات سعر الصرف المنتهجة في الجزائر لتبيين أثرها على ميزان المدفوعات كعملية تخفيض العملة في الفترة 1989-1998 وللفترة 1999-2014، وخلصت الدراسة الى عدم وجود اثر واضح لهذه السياسات وهذا لارتباط قوي بين ميزان المدفوعات وأسعار النفط وغياب تنمية حقيقية لقطاع الإنتاج والتصدير.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي اعترضت عملنا نقص الإحصائيات الرسمية وصعوبة الحصول عليها وتناقضها وتضاربها في المصدر الواحد أو مع مصادر أخرى في كثير من الأحيان.

هيكل الدراسة:

قسّمتنا هذه الدراسة لجانبين الأول نظري والثاني تطبيقي، حيث تناول الجانب النظري الإطار الفكري والمفاهيمي لسعر الصرف وميزان المدفوعات من خلال المبحث الأول الذي يتناول ماهية سعر الصرف والمبحث الثاني الذي يتناول ميزان المدفوعات، أما الجانب التطبيقي فتناولنا فيه اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال تطرقنا في المبحث الأول لسياسة سعر الصرف في الجزائر وميزان مدفوعاتها وفي المبحث الثاني اثر سياسات سعر الصرف المطبقة على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة، لنصل في الأخير إلى خاتمة الدراسة التي احتوت نتائج الدراسة، اختبار الفرضيات، الاقتراحات والتوصيات.



سعر الصرف وميزان المدفوعات



تمهيد:

ينتج عن التبادل التجاري فيما بين الدول متحصلات مقابل الصادرات ومدفوعات مقابل الواردات، هذه المتحصلات والمدفوعات تقيد في سجل أو بيان يسمى ميزان المدفوعات، حيث يتم التبادل التجاري الدولي طبقاً لعملات الدول التي تختلف عن بعضها البعض ومن ثم تخضع لسعر التبادل بين العملات والذي يسمى بسعر الصرف. هذا الأخير يعتبر متغير رئيسي في الاقتصاد ككل، واستقراره يعني استقرار الاتصال والتبادل بين مختلف اقتصاديات الدول والتخفيف من حدة التقلبات والاختلالات.

سنحاول في هذا الجانب التطرق إلى مختلف المفاهيم والتعاريف لسعر الصرف وميزان المدفوعات والعلاقة بينهما.

المبحث الأول: مفاهيم متعلقة بسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من اهم المتغيرات في الاقتصاد الحديث وله تأثير مباشر على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار، درجة الانفتاح على التجارة الدولية، التدفقات الرأسمالية، وتطور القطاع المالي. ومنه فتحركاته تعكس جودة الأداء الاقتصادي داخليا وخارجيا ويستخدم كمؤشر لتنافسية الدولة باعتباره رابط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي. كما له دور مهم يلعبه كهدف او أداة للسياسة النقدية، يسعى البنك المركزي الى التحكم في سعر الصرف للتأثير في مختلف نواحي البنية الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتهيئة الأجواء الملائمة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات ودعم تنافسية الاقتصاد وكذا رفع معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف

تعددت الدراسات والتجارب التي تناولت مفاهيم مختلفة لسعر الصرف وآليات تسعيره بدلالة عملة بلد آخر لتسوية المبادلات والمعاملات الاقتصادية المالية والتجارية بين أطراف في دول



مختلفة. ويعرّف سعر الصرف على انه عدد وحدات من عملة تسمى عملة التسعير مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر تسمى العملة الأساسية، أي انه عبارة عن المعدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات، مع اتخاذ العملة الضعيفة كعملة للتسعير والقوية كعملة الأساس في الغالب لأجل ان يكون سعر الصرف أكثر من الواحد¹.

كما يمكن تعريفه بأنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية للبلد، وهذا ما يوضح وجود نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى حيث تعتبر إحدى العملتين سلعة والعملة الأخرى ثمناً لها².

كما يقصد به عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى ويركز هذا التعريف على آلية العرض والطلب وذلك باعتبار إحدى العملتين سلعة والثانية ثمناً لها، كما يمكن القول بأنه ثمن العملة المحلية بالنسبة لعملات مختلف الدول الأخرى³.

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن سعر الصرف هو عبارة عن علاقة مقارنة وقياس بين عملتين أو بين عملة ومتوسط عدة عملات لقياس قوة التبادل بين وحدة واحدة من العملة الأولى وعدد الوحدات التي تقابلها من الثانية، أو عدد الوحدات من العملة الأولى التي تقابل وحدة واحدة من العملة الثانية.

¹ جمال مساعدي، شريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، المجلد 10، العدد 02، جوان 2019، ص 19.

² عبد المؤمن بن علي، الأثر المتبادل بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي، المجلد 04، العدد 07، جوان 2019، ص.ص 1-16.

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 19.

كذلك يمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال الاسواق الثلاثة: سوق الأصول، سوق السلع وسوق عوامل الإنتاج وعلى المستوى الكلي والجزئي. حيث يربط سعر الصرف بين اسعار السلع المحلية واسعارها في السوق العالمية ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الاجنبية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية كما يسعى سعر الصرف الى تحقيق الاهداف الكلية التي تتمثل بالتوازن الداخلي والخارجي وبما ان الهدف الرئيسي لسعر الصرف ينحصر في تحقيق الاستقرار لصرف عملة البلد مقابل العملات الاجنبية وهو الهدف المرغوب الا انه قد يصعب تحقيقه لخضوع سعر الصرف الى العديد من المحددات شأنه شأن اي سلعة في سوق منافسة تامة تتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب⁴.

في الواقع نجد طريقتين لتسعير العملات وهما⁵:

☞ **التسعير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية او المحلية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول يستعمل طريقة التسعير المباشر، أي ان العملة المحلية هي عملة الأساس، أهم الدول التي تستخدم هذه الطريقة نجد بريطانيا. وكمثال لتوضيح هذه الطريقة فإن عدد الدولارات اللازمة للحصول على دينا جزائري واحد هي: 1 دج = 0.07 \$.

☞ **التسعير غير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية او المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهنا فإن العملة الأجنبية هي عملة الأساس، تستعمل هذه الطريقة في وقتنا الراهن من طرف غالبية الدول ومنها الجزائر. وفي

⁴ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص.ص 16-17.

⁵ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2003، ص 96.

نفس المثال السابق فإن عدد الدينانير الجزائرية الواجب دفعها للحصول على دولار امريكي واحد هي: $1 \$ = 700$ دج.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

1- **سعر الصرف الاسمي:** يعتبر كمقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي بتفاعل قوى العرض والطلب على هاته العملات في سوق الصرف خلال فترة زمنية معينة. ويقصد به هنا سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع والخدمات ما بين البلدين، ومنه يمكن ان يوجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد⁶.

2- **سعر الصرف الأجنبي:** "هو السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى، أي ان تسوية المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية، فاقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية الى العملات الأجنبية"⁷.

3- **سعر الصرف الحقيقي:** هو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في البلدين، فاذا كان المستوى العام للأسعار في بلد ما والذي يمثل سعر السلع المحلية هو P وفي البلد الأجنبي او سعر السلع الاجنبية هو Pf، وكان e هو سعر الصرف الاسمي، فان سعر الصرف الحقيقي R يعطى بالعلاقة: $R = e * Pf/P$. ومنه يعتبر سعر الصرف الحقيقي كمؤشر يجمع بين تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، أي القدرة على المنافسة او التفاضل بين السلع المحلية والأجنبية⁸.

4- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** يعتبر سعر الصرف الحقيقي هو المؤشر الذي يقيس مقدار التغيير في سعر صرف عملة معينة مقابل عدة عملات اخرى خلال فترة زمنية معينة وبالتالي

⁶ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.

⁷ زهرة دريش، علاء الدين قادري، محمد الخطيب نمر، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الأسواق المالية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6 (العدد 2)، 2019، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 235.

⁸ رايح بلعباس، محاضرات في الاقتصاد الكلي العميق، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2019.

يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوسط عدة اسعار صرف ثنائية فهو يعتبر مؤشر ذات دلالة ملائمة على القدرة التنافسية للبلد تجاه البلدان الخارجية⁹.

5- **سعر الصرف التوازني:** هو سعر الصرف الذي يتناسب مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي ان سعر الصرف عند التوازن يمثل توازن دائم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة. إن الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة الى ان الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولتفسير مجراه من الضروري تحديد المستوى التوازني بالاعتماد على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي¹⁰.

6- **أسعار الصرف المتقاطعة:** هي الأسعار التي تتم في الأسواق النقدية من خلال تبادل العملات الأجنبية لبعضها، وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال الثلاث عقود الأخيرة نتيجة المخاطر والخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات، وقد اتخذت هذه التعاملات صيغا أهمها صيغة التحويل الانبي وصيغة التحويل الاجل فشكلت فيما بعد اسواقا أطلق عليها اسم الأسواق الآنية والأسواق الآجلة والمستقبلية¹¹.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

عرفت أنظمة سعر الصرف تطورات وتغيرات عديدة بمرور الزمن لمواكبة التطورات الاقتصادية وتداخل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية بين الدول، ما أدى بهذه الأخيرة الى تبني أنظمة سعر صرف تتلاءم وتتماشى مع مكونات اقتصادها وتسهل عملها، ومن بين هذه الأنظمة نجد:

⁹ امين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2013، ص.ص 14-15.

¹⁰ علي سنوسي، محاضرات في التقنيات البنكية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2019.

¹¹ عبد الرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، جامعة مصطفى اسطبولي، الجزائر، المجلد 4، العدد 3، سبتمبر 2015، ص.ص 05-15.



- 1- نظام سعر الصرف الثابت (المقيد): من خلال هذا النظام تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات البلد من العملات الأجنبية وعليه فالعلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إدارياً¹². ووفقاً لهذا النظام تكون مركزية القرار الاقتصادي والنقدي لفائدة البلد بالرغم من كون عملية التقييد أو التثبيت جد متعبة ومعقدة، ونتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية قد يسمح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد فيحدث تخفيض لسعر العملة المحلية.
- 2- نظام سعر الصرف الموعوم (المرن): هو النظام السائد والغالب في معظم البلدان حالياً والذي يتم الصرف فيه من خلال سوق الصرف الأجنبي، وفي ظل هذا النظام يترك سعر الصرف حراً دون تدخل الدولة ليتحدد طبقاً لتفاعل قوى العرض والطلب¹³. وهناك من يسميه أيضاً التعويم النظيف أو الحر حيث تترك السلطات النقدية سعر الصرف حراً وفقاً لقوى العرض والطلب ويبقى خاضعاً لقواعد السوق، وخوفاً من مخاطر التعويم الحر تقوم السلطات النقدية بالموازاة بإنشاء أموال موازنة الصرف، من خلال تخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب أو أصول أخرى مثل حقوق السحب الخاصة، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء للنقد الأجنبي حسب الحالة من أجل حماية سعر صرف العملة المحلية من التغيرات العارضة التي تنشأ بسبب عمليات المضاربة، وتعتبر أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل أسعار الصرف الحرة¹⁴.

¹² محمد طويطو، العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في البلدان النامية، مجلة دفاتر Cread، العدد 35، الإصدار 02، 2019، جامعة الجزائر، ص 107.

¹³ جمال مساعدي، شريف غياط، مرجع سابق، ص 19.

¹⁴ محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أس لوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 04، 2006، ص 240.

3- **التعويم غير النظيف (المدار):** تتدخل السلطات النقدية من حين لآخر او كلما دعت الضرورة من اجل تغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال¹⁵:

☞ بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وبالتالي تخفيض قيمتها وهذا بغرض تخفيض أسعار الصادرات لتشجيعها وتحسين تنافسيتها مع السلع الأجنبية من جهة وزيادة الطلب العالمي عليها من جهة أخرى.

☞ شراء العملة الوطنية لزيادة الطلب عليها ما يؤدي الى ارتفاع قيمتها من أجل الحد من خروج رؤوس الأموال الى الخارج.

يعتمد هذا النظام على تفاعل قوى العرض والطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الاجنبي وبصورة حرة. اي اجراء بعض التغييرات في العرض والطلب على العملات من اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بدون اي تدخل من قبل السلطات النقدية والمالية لتحديده، والدول التي تتبع هذا النظام مستفيدة من مرونة اسعار الصرف فعند انخفاض قيمة العملة المحلية سينعكس ذلك على مستوى الاسعار في السلع والخدمات والتي ستكون ذات قيمة منخفضة بالنسبة للمستورد الاجنبي ومن ثم ترتفع استيراداته من هذه السلع والخدمات، هذا ما يؤدي الى تحسين الوضع في الميزان التجاري وبذلك لا تحتاج الدولة الى سياسات محلية كان تكون سياسة توسعية او انكماشية للحفاظ على التوازن كون هذه السياسات خالية من القيود التي تفرض على ميزان المدفوعات¹⁶.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

من المعروف ان سعر الصرف يكون غير مستقر في اغلب الاحيان ارتفاعاً او انخفاضاً وذلك بسبب عدة عوامل: نقدية، مالية، تجارية وغير ذلك، كل ما سبق له تأثيره المباشر وغير المباشر على الاقتصاد الوطني من خلال الاختلال الذي سيحصل في ميزان المدفوعات ذات

¹⁵ آيت يحي سميز، التعويم المدار بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، ص 62.

¹⁶ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 73.

الارتباط المباشر بأسعار الصرف وهذا ما يوجب على الدولة في اغلب الاحيان ان تتدخل لتمارس دورها في استقرار اسعار الصرف، لذا سيتم التطرق الى اهم العوامل المؤثرة في اسعار الصرف:

1. **التدخلات الحكومية:** يمكن للدولة فرض قيود على الصرف الأجنبي وحتى على التجارة الخارجية الى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي لتعديل سعر صرفها حين لا يكون ملائماً لسياستها المالية او النقدية، اما في حالة نظام الصرف الثابت فهو لا يخضع لتفاعل قوى العرض والطلب. وفي حالة اختلال ميزان المدفوعات تتبع الدولة سياسة انكماشية او توسعية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض او الرفع من سعر العملة المحلية او التحكم في كمية النقود المعروضة في الاقتصاد لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي¹⁷.

2. **عرض النقد:** يمارس عرض النقد علاقة عكسية مع سعر الصرف حيث ان ارتفاع عرض النقد والمتمثلة بالعملة المتداولة والودائع المصرفية يؤدي الى انخفاض اسعار الصرف حيث تعمل في ذلك عمل التضخم كون ارتفاع الكمية المعروضة من النقد تؤدي الى انخفاض بقيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها، ان كمية النقود لها تأثيرها على اسعار الصرف حسب النظرية الكمية التي تبين ان الاساس الذي يتحدد بموجبه سعر الصرف بين العملات هو مقدار كمية النقود المتوفرة في البلد المعين¹⁸.

3. **الميزان التجاري:** تعمل الصادرات والواردات كمؤثر على سعر الصرف، حيث ان ارتفاع قيمة الصادرات نسبة الى قيمة الواردات وهذا يعني زيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية ومنه ستتجه قيمة العملة الى الارتفاع نتيجة زيادة الطلب عليها، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج، مما يؤدي الى عودة حالة التوازن الى سعر الصرف. وهنا نسجل أن زيادة

¹⁷ سلمى دوحه، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص45.

¹⁸ علي سلمان مال الله، دور سعر الفائدة وسعر الصرف الاجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص45.

الصادرات تساعد على الزيادة والرفع من قيمة العملة كما ان زيادة الواردات يؤدي الى انخفاض قيمة العملة¹⁹.

4. **ميزان المدفوعات:** يؤدي العجز المستمر في ميزان المدفوعات الى زيادة عرض العملة المحلية في السوق العالمية فيؤدي بمرور الوقت الى انخفاض قيمتها، وزيادة الإنتاجية تؤدي الى انخفاض التكاليف مما يؤدي الى تحسين الوضع التنافسي، كما ان دخول الاستثمارات الجديدة تؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية ومن ثم ارتفاع قيمتها، ويمكن توضيح حالتين:

☞ عجز ميزان المدفوعات: يعني الطلب على العملة الأجنبية أكثر منه على المحلية ومنه انخفاض قيمة العملة المحلية.

☞ فائض ميزان المدفوعات: يعني ان الطلب على العملة الأجنبية أقل منه على المحلية ومنه ارتفاع قيمة العملة المحلية. أي وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات وقيمة العملة في الأجل القصيرة.

5. **التضخم:** تعد أنظمة سعر الصرف المعمومة من الناحية النظرية أكثر مرونة من أنظمة سعر الصرف الثابتة من حيث تحكمها في معدلات التضخم، بغض النظر عن أسباب التضخم وخصوصاً إذا كان التضخم مستورد، "وطبقاً لهذا التوجه فإنها تتجلى فكرة المصادقية في أن الدولة التي لديها محاولات جادة ومصادقية لمحاربة التضخم تقوم بتثبيت سعر صرف عملتها بسعر صرف عملة دولة أخرى ذات بنك مركزي أكثر كفاءة وذات تاريخ في معدلات التضخم المنخفضة"²⁰.

6. **عجز الموازنة الحكومية:** يعتبر عجز الموازنة احد المشاكل التي تواجه الاستقرار الاقتصادي وأكثرها شيوعاً وخاصة في البلدان النامية حيث على سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً، ان ارتفاع النفقات الحكومية اكبر من الإيرادات سوف يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة وهذا العجز يجب تغطيته بالتمويل بإحدى الطريقتين وهما الإصدار النقدي الجديد او الاقتراض

¹⁹ نفيسة ناصري، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011، ص 68.

²⁰ عمر محمود علي الهنداوي، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2011، ص 61.



المحلي او الاجنبي وبالتالي يتبين ان انخفاض عجز الموازنة يؤثر على سعر الصرف الذي يأخذ كذلك بالانخفاض وبالتالي يجب اتباع سياسة تقوم على تخفيض عجز الموازنة بالشكل الذي يسمح ان تتنامى قدرات وامكانيات الاقتصاد الوطني، كون استمرار العجز يعكس اثاراً سلبية للاقتصاد الوطني²¹.

7. **معدلات الفائدة:** ان رؤوس الأموال الساخنة والارصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماماً لتغيرات أسعار الفائدة إذ انها تتدفق الى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، حيث انه تختلف أسعار الفائدة بين البلدان تبعاً لدرجة وفرة او ندرة رأس المال فيها، ومن الواضح ان سعر الفائدة يرتفع في البلدان التي تشكو من ندرة رأس المال، وينخفض في البلدان التي يتوافر فيها فائض منه، وعلى أساس ذلك سوف ينتقل رأس المال من البلدان الوفيرة برأس المال الى البلدان النادرة به على شكل قروض بهدف تعظيم الربح²².
يمكن التمييز هنا بين²³:

☞ **أسعار الفائدة المحلية:** في حالة ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مقارنة بنظيرتها الأجنبية سيؤدي هذا الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية الى الداخل وبالتالي زيادة المعروض من العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية وهذا ما ينجر عنه ارتفاع في قيمة العملة المحلية.

☞ **أسعار الفائدة الأجنبية:** في حالة ارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية مقارنة بنظيرتها المحلية سيؤدي هذا الى تدفق رؤوس الأموال المحلية الى الخارج وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وهذا ما ينجر عنه انخفاض في قيمة العملة المحلية.

²¹ علي سلمان مال الله، مرجع سابق، ص46.

²² عبد الحسين جليل، عبد الحسن غالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 62.

²³ جمال مساعدي، شريف غياط، مرجع سابق، ص 22.

المبحث الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات

لميزان المدفوعات أهمية بالغة بحيث يمكن من خلاله معرفة الوضعية المالية والاقتصادية للبلد والموقع الذي يحتله اقتصادها بين اقتصاديات الدول ومدى اندماجه فيها، فما هو يا ترى ميزان المدفوعات وما هي مكوناته والعوامل المؤثرة فيه؟

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

ان الدول ترتبط بعلاقات اقتصادية فيما بينها وهذا الارتباط يتطلب انتقال الافراد والموارد المالية ورؤوس الاموال والاستثمارات وغيرها ويترتب على هذا الانتقال بين الدول حقوق والتزامات لكل دولة تجاه الاخرى وتقوم هذه الدول بتسجيل كافة العمليات التي تتم فيما بينها في سجل خاص وهو ما يطلق عليه ميزان المدفوعات. توجد عدة تعاريف لميزان المدفوعات منها انه سجل حسابي يبين حقوق الدولة والتزاماتها تجاه العالم الخارجي والتي تنشئ نتيجة التعاملات التي تقوم بها هذه الدولة مع الدول الاخرى وخلال فترة زمنية محددة²⁴.

كما عرّف بأنه سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة والمقيمين في بقية الدول، خلال فترة محدودة هي في الغالب سنة. وتسجل المعاملات في ميزان المدفوعات طبقاً للقيد المزدوج، بمعنى ان كل معاملة اقتصادية دولية تسجل في ميزان مدفوعات الدول مرتين مرة مدينة وأخرى دائنة، والمعاملات الدائنة تعتبر صادرات وتأخذ إشارة موجبة، والمعاملات المدينة تعتبر واردات وتأخذ إشارة سالبة، ومنه فميزان المدفوعات محاسبيا في حالة توازن دائم، أما اقتصاديا فإنه يتوقف على رصيد مكوناته²⁵.

ويُعرفه صندوق النقد الدولي بأنه: "سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول إقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع

²⁴ سيماء محسن، سميرة فوزي، العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري، مجلة الدنانير، العدد التاسع، 2016، ص112.

²⁵ محمود جامد، العلاقات النقدية الدولية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017، ص39.



بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم²⁶.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم وموجز تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين (الحكومة والمؤسسات والمواطنين لبلد ما) مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، يعتمد على مبدأ القيد المزدوج: جانب دائن إيجابي، تتدرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين لمدفوعات العالم الخارجي.

أما عن أهمية ميزان المدفوعات فعلى اعتباره يحوي معلومات هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كما يساهم في تزويد البنوك والمؤسسات والأشخاص بمعلومات في مجالات التمويل والتجارة الخارجية²⁷.

كما توجد عدة عوامل تظهر أهمية ميزان المدفوعات أبرزها ما يلي²⁸:

- يعكس ميزان المدفوعات قوة الاقتصاد الوطني ومركزه من خلال حجم الصادرات والواردات؛
- يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال العرض والطلب على العملات الأجنبية وهيكل التجارة الخارجية متمثلا في حجم المعاملات ونوع السلع المتبادل؛
- يعتبر مرجع المعلومات وأداة التحليل والتخطيط وتتخذ على أساسه القرارات النقدية والمالية؛

²⁶ الموقع الإلكتروني [صندوق النقد الدولي IMF](https://www.imf.org/external/arabic/index.htm) <https://www.imf.org/external/arabic/index.htm> تمّ تصفح الصفحة يوم 2020/04/01

²⁷ بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، 2016، ص244.

²⁸ عبود عبد المجيد، أثر تغيرا تسعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المركز الجامعي ميلة، المجلد 1، العدد 4، 2017، ص179.

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة من الحسابات الفرعية والتي تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدول وقد يكون كل حساب من هذه الحسابات في حالة فائض او عجز، وهذه الحسابات هي:

1. الحساب الجاري: ويشمل جميع التدفقات النقدية التي تنتج عن المعاملات الاقتصادية للسلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة وهو أهم العناصر التي تعبر عن الوضع الخارجي للتجارة الخارجية²⁹، وينقسم الى قسمين:

1.1. الميزان التجاري: يعتبر أساس ميزان المدفوعات حيث ان الدولة تعتمد عليه لقياس مدى متانة الاقتصاد وقوته وتطوره، وتعرض فيه القيم النقدية لصادرات وواردات السلع المادية لذا اطلق عليه اسم ميزان التجارة المنظورة.

2.1. ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة): وتسجل فيه كافة الخدمات التي تقدمها الدولة الى المقيمين الاجانب وتحصل بمقابلها على ايرادات وتسجل في الجانب الدائن وكذلك الخدمات التي تقدمها الدول الاخرى الى المقيمين والتي تدفع الدولة لقاءها مبالغ مالية وتسجل في الجانب المدين ، ومما تجدر الاشارة اليه ان 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات والتي تشمل خدمات النقل والتأمين والرحلات الى الخارج والاستثمارات الخارجية وغير ذلك³⁰.

2. حساب التحويلات من طرف واحد: يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل فهي عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ولا يترتب على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد، وتشمل: الهبات، المنح، الهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت عامة او خاصة³¹.

²⁹ نفيسة ناصري، اثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على ارصدة ميزان المدفوعات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، 2019، ص233

³⁰ امين صيد، مرجع سابق، ص82.

³¹ كريمة بسدات، مرجع سابق، ص245.

3. حساب رؤوس الأموال: هو الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين خلال فترة زمنية معينة والتي لا ترتبط بالإنتاج والدخل في فترة زمنية سابقة أو فترة زمنية لاحقة، وكمن أهميته في تبيين أثر التجارة الخارجية والمدفوعات على الثروة والدين³².

4. حساب حركة الذهب والنقد الأجنبي: ويضم صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، والغرض منه هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية، حيث تسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب الى الخارج كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة الفائض، وتتكون الاحتياطات مما يلي: رصيد العملات الأجنبية، الودائع الجارية، حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة والقروض المخصصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات³³.

5. حساب السهو والخطأ: يعتبر أحد بنود ميزان المدفوعات، ويتم فيه تسجيل عمليات تم إغفالها في الحسابات السابقة، كما يمكن من خلاله تصحيح خطأ في تلك الحسابات، وقد يكون الهدف من هذا الحساب إحداث توازن للميزان الكلي، فقد يحدث اختلاف بين القيمة التي نحصل عليها مع البنود في الجانب الدائن والقيمة التي نحصل عليها في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، وفي هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية من الجانبين الدائن والمدين، ويكون مكان قيمة هذا الحساب في الجانب الأقل سواء كان دائن أو مدين حتى يتم تعادل الجانبين حسابيا كما هو محتم³⁴.

³² راجح بعاي، العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وأثرهما على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في علوم المالية، جامعة يحي فارس، المدينة، 2017/2016، ص49.

³³ السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر، 2008، ص234.

³⁴ راجح بعاي، مرجع سابق، ص51.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية للدولة في دائرة العلاقات الدولية، مع ضرورة توازن جانبيه في آخر فتراته لكن هذا التوازن لا يبين الأهمية الحقيقية لميزان المدفوعات وبالتالي سوف نتطرق فيما يلي إلى التوازن والاختلال فيه.

1. التوازن في ميزان المدفوعات: رأينا مما سبق أن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات لا بد أن يتعادل محاسبيا مع الجانب المدين وهي أفضل حالاته، ويكون الأداء الاقتصادي يتسم بالكفاءة والرصيد بين التزامات الدولة وحقوقها مساويا للصفر، أمل حالة الفائض في ميزان المدفوعات فيكون الرصيد بين التزامات الدولة وحقوقها موجبا أي ان المتحصلات من العالم الخارجي اكبر من المدفوعات له، اما حالة العجز فهي عكس حالة الفائض³⁵.

ويجب التفرة هنا بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي:

التوازن المحاسبي وهو عبارة عن " تعادل كل بنود الأصول والخصوم بعد إضافة بند السهو والخطأ"³⁶.

أي حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات، وذلك بعد اضافة بند السهو والخطأ، ويتم ذلك بتسجيل العمليات وفق قاعدة القيد المزدوج فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات³⁷.

أما التوازن الاقتصادي فهو التوازن الذي يحكم به الاقتصاديون على وضعية الميزان ولا يكون تحققه حتميا، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية، وتجارية ملائمة بحيث لا يكون التركيز على

³⁵ صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات، مجلة دراسات-العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جوان 2018، ص 170.

³⁶ أحمد محمود يونس، نجا عبد الوهاب، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر، جامعة الإسكندرية، 2009، ص 215.

³⁷ غريب بولرياح، تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 23، 2017، ص 14.



الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان، وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها وهي اما تلقائية أو مستقلة وتعويضية أو موازية³⁸.

2. مفهوم الاختلال: تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصا في الدول النامية، وعند قولنا هناك اختلال في ميزان مدفوعاتنا معناه حالة اللاتوازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدول الأخرى ومطلوبا لتلك الدولة، ويقصد بإخلال التوازن حالتها الفائض والعجز في ميزان المدفوعات، والمقصود بذلك هو رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود ميزان المدفوعات، فيجب دراسة كل عناصره بدقة أمن جل معرفة مكان الخلل ومحاولة معالجته مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه³⁹.

المطلب الرابع: محددات وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

1. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات: هناك عدة أسباب لاختلال ميزان المدفوعات،

نذكر منها:

أ. تقلبات أسعار صرف العملة المحلية: ويقصد بها التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة الأجنبية بسبب اداري او التضخم او المضاربة، فإذا كان سعر الصرف أكبر من القيمة الحقيقية فهذا يعني ان أسعار السلع المحلية مرتفعة من وجهة نظر الدول الأخرى مما يؤدي الى عدم استيرادها من قبل الأجانب ومنه تقل الصادرات، وإذا كان سعر الصرف اقل من القيمة الحقيقية فهذا يعني أسعار السلع أرخص من الأسعار في البلدان الأخرى وهذا يشجع البلدان الأجنبية على استيرادها وزيادة صادرات البلد المعني وبذلك تكون الصادرات اكبر من الواردات،

³⁸ عبد المجيد عبود، مرجع سبق ذكره، ص179.

³⁹ سلمى دوجي ، مرجع سبق ذكره، ص114.

وفي الحالتين لدينا ميزان مدفوعات في اختلال وغالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال.

ب. تغير سعر الفائدة الحقيقي وهروب رأس المال: ان التغير في أسعار الفائدة يبدي اثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية الى تدفق رؤوس الأموال الى الداخل، وعلى العكس من ذلك فان انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي الى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين⁴⁰.

ج. الديون الخارجية: من عوامل زيادة حجم الاستثمار الإجمالي للبلدان النامية نجد التمويل الاجنبي، حيث يساهم في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي وتحسين وضعية ميزان المدفوعات، تشير البيانات أن غالبية الدول النامية تعاني من عجز مستمر وهيكلية في موازين مدفوعاتها، وارتفاع في الديون الخارجية، كما ان مدفوعات خدماتها تمثل أحد أهم العوامل المسببة للعجز في الحساب الجاري (مدفوعات الفائدة) وفي حساب العمليات الرأسمالية (الأقساط). وهكذا أصبحت الديون وأثقالها بمثابة المشكلة التي تترق هذه الدول، فبعد أن كان الاقتراض وسيلة مؤقتة لسد العجز بالميزان ومواجهة مشاكل مؤقتة أصبح الإفراط في هذا الاقتراض عاملا جوهريا مسببا لهذا العجز ادى الى تفاقم المشاكل وصعوبة ايجاد حل لها⁴¹.

د. اختلالات هيكلية: خاصة هيكل التجارة الخارجية وينطبق خاصة على الدول النامية غالبا حيث يتسم هيكلها للصادرات بتركزه على سلعة أو سلعتين (زراعية أو معدنية أو استخراجية، كالنفط مثلا) مما يعرضها لتقلبات الأسعار الدولية⁴².

⁴⁰ عبد الوحيد صرامة، نوفل بعلول، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد2، العدد2، 2018، ص50.

⁴¹ فريدة عزازي، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب-البليدة، الجزائر، المجلد5، العدد4، 2010، ص50.

⁴² صالح أويابة، عبد الرزاق خليل، مرجع سابق، ص170.



هـ. **اختلالات دورية:** يقصد به تناوب فترات الرخاء والكساد التي تميز الاقتصادات الصناعية وتؤثر على مستوى الدخل والعمالة وتؤثر بالتالي على التجارة الخارجية، وعادة ما يمس الدول المتقدمة التي لها الدورات الاقتصادية والتي تكون في مرحلة نهاية الدورة الاقتصادية، وهو ليس بالخلل الذي يخلق مشاكل للاقتصاد ووتيرة التنمية. ومنها أيضا الاختلالات الموسمية نتيجة العوامل الموسمية⁴³.

و. **أسباب أخرى:** مثل انخفاض الإنتاجية بسبب استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج الناتج عن التقدم الفني والتكنولوجي بغرض رفع مستوى الاستثمار وتحسين القدرات وتطويرها، وعمليات الاستيراد المتزايدة قد تؤدي الى عجز الميزان التجاري ومشاكل تضخمية يكون لها الأثر العكسي على ميزان المدفوعات، وهو ما سيدفع بالدولة الى معالجة هذه المشاكل عن طريق القروض او الإصدار النقدي الجديد او التمويل بالعجز (اصدار عملة جديدة بدون تغطية)⁴⁴.

2. تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات: قد يتعرض ميزان المدفوعات الى اختلالات،

مما يستوجب تدخل الدولة متمثلة في سلطاتها المالية والنقدية بانتهاج سياسات تهدف الى تصحيح هذه الاختلالات او التقليل من آثارها السلبية على مختلف النواحي الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية وغيرها، ويمكن اجمال اهم المناهج والطرق المتبعة في النقاط التالية:

أ. عن طريق آلية السوق: يركز أساسا على رصيد الميزان التجاري او ناتج الفرق

بين الصادرات والواردات، ومن ثمة فإن اية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي الى تحسن وضع الميزان التجاري⁴⁵.

⁴³ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010، ص58.

⁴⁴ نفيسة ناصري، مرجع سبق ذكره، ص236.

⁴⁵ غريب بولرباح، مرجع سبق ذكره، ص16.



ويمكن اجمال آليات السوق المستخدمة في قاعدة الذهب، سعر الصرف، التصحيح عن طريق الدخول، وطريقة التجارة بتخفيض العملة مثلاً لزيادة وتشجيع الصادرات.

وتفسير هذه الآلية هو أنه في حالة العجز يكون المعروض النقدي الوطني في سوق الصرف الأجنبي أكبر من الطلب عليه، وذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المستلمات التلقائية، وبسبب بهذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة تميل قيمة العملة إلى الانخفاض، وبالتالي تصبح السلع الوطنية أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي عليها والتي يرافقها طلب متزايداً على العملة الوطنية وعرضاً متزايداً لعملات الدول الأخرى، ويستمر هذا الارتفاع في قيمة العملة حتى يصبح سعر الصرف توازانياً مع العملات الأخرى، وبالتالي يزول العجز في ميزان المدفوعات. وعلى عكس ذلك إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات.

ب. عن طريق تدخل السلطات العامة: تتدخل الدولة عن طريق سلطاتها

وسياساتها المالية والنقدية بحسب وضعية ميزان المدفوعات وتحاول التأثير في قوى السوق عن طريق إجراءات داخل الاقتصاد الوطني وأخرى خارجه. من الإجراءات التي تتخذها داخل الاقتصاد الوطني نجد بيع (أو شراء بحسب وضعية ميزان المدفوعات والسياسات المتخذة والمستهدفة) الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملة الأجنبية وهذا في حالة العجز، كما يمكنها بيع عقارات محلية للأجانب والضغط على الاستيراد ومحاولة تخفيضه وتشجيع الصادرات، كما يمكنها استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لديها.

أما خارج الاقتصاد الوطني فيمكنها الاستعانة بالقروض الخارجية أو بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج أو أسهم وسندات اجنبية وحقوق دولية أخرى⁴⁶.

⁴⁶ . نفيسة نصري، مرجع سبق ذكره، ص 236-237.



خلاصة الجانب النظري:

مما تقدم تبين ان ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل للسلع والخدمات الداخلة الى البلد والخارجة منه وبالتالي فإنه المرآة التي تبين المركز والوضع الخارجي للبلد، كما ان الدولة تضع في اهتمامها ان يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن بشكل عام وذلك بالتركيز على حساباته الفرعية ومدى توازن كل واحد منها، كما تبين لنا ان سعر الصرف هو العامل الاكثر تأثيراً الذي يمكن من خلاله تحقيق حالة التوازن ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات وهذا من خلال تأثيره على قيمة العملة المحلية.



أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات
الجزائري للفترة:





الجانب التطبيقي: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر

خلال الفترة 2000-2018.

سنحاول في هذا الفصل تحليل يتماشى مع واقع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي الجزائري من أجل تأكيد أو نفي ما استخلصناه من دراستنا التحليلية لمتغير سعر ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) وذلك انطلاقا من دراسة تطورات رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف وكذا التعريف بالطريقة المستخدمة في القياس، وتقدير النموذج بطريقة مربعات الصغرى العادية واختبار جودة وصلاحيّة النموذج وعرض ومناقشة وتحليل النتائج المتحصّل عليها.

المبحث الاول: دراسة تطور سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر لفترة الدراسة

لدراسة المتغير المفسر لميزان المدفوعات والمتمثل في سعر الصرف وكيفية تأثيرها ومن خلال النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة وجدنا ان متغير سعر الصرف (مستقل) وميزان المدفوعات (التابع) للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، حيث كان مجتمع الدراسة هو الجزائر وعينة الدراسة بعض المواقع الالكترونية وذلك باستخدام برنامج Eviwes09.

المطلب الاول: سياسة سعر الصرف في الجزائر

عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية واسعة لتطويع الأداء الاقتصادي وضمان استقراره، غير ان اختلال سعر الصرف الحقيقي كان ولا يزال أحد اهم المشاكل لسياسة سعر الصرف لما يصاحبه من اختلالات في مجالات أخرى وتناقضات على المستوى الكلي كالاختلال في النمو



الاقتصادي والضغط التضخمي والتدهور في الحساب الجاري والأزمات الاقتصادية. عرفت سياسة سعر صرف الدينار الجزائري تطورات وتغييرات هامة منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

ويمكن تلخيص أهمها في المراحل التالية:

المرحلة الأولى 1962-1989: شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في

نظام صرف الدينار يمكن إبرازها في النقاط التالية⁴⁷:

1- انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي والرقابة على الصرف.

2- تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية "الدينار الجزائري" يوم 10 أفريل 1964 والتي ثبتت قيمتها آنذاك ب180 ملغ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض "الدينار الجزائري" عملة "الفرنك الفرنسي الجديد" بسعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي.

3- الربط بسلة عملات: 1974-1989 مع انهيار نظام "بروتن وودز" سنة 1971 وتدهور قيمة الفرنك امام الدولار الأمريكي ومعه قيمة الدينار الجزائري تمّ الغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم من خلال تثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين ابتداء من جانفي، 1974 وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات،

1- تسيير وإصدار العملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية.

كما عرف ايضاً⁴⁸:

5- صدور قانون 12-86 بتاريخ 19/08/1986 المتعلق بالبنوك والقروض لتقليص دور الخزينة

في تمويل الاستثمارات واسترجاع البنك المركزي لوظائفه التقليدية كبنك للبنوك.

⁴⁷ دردوري لحسن، لقلبي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة، العدد 1، 2017، ص ص 126-

.127

⁴⁸ زهية قرامطية، محاضرات في الجهاز المصرفي الجزائري، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة لونيبي علي بليدة 2، 2020/2019.



6- صدور قانون 88-06 وانتهاج الجزائر اقتصاد السوق واستقلالية البنوك وخصوصتها.

7- في سنة 1989 قامت الجزائر بتخفيضات متتالية للعملة الوطنية، استنادا إلى شروط صندوق النقد الدولي الذي تم اللجوء إليه عقب أزمة 1986⁴⁹.

المرحلة الثانية. ما بعد 1990: من أهم ما ميّز هذه المرحلة ما يلي:

1- قانون النقد والقرض 10/90 الصادر عام 1990 والذي اعتبر من أهم قوانين الإصلاحات الجديدة حيث كان يهدف لجعل النظام النقدي والبنكي الجزائري يسير وفق آليات السوق، وقد تم إقرار مبدأ استقلالية بنك الجزائر وفصل الدائرة النقدية عن الحقيقية وتكريس التحرير المالي ومنح سلطة اصدار النقد الوطني الى بنك الجزائر وحده والتنظيم الصارم لآليات الإصدار النقدي، وانشاء مجلس النقد والقرض.

2- ابتداء من أكتوبر 1994 اتبعت سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر.

3- الامر 04-10 في 26/08/2010 المتعلق بالنقد والقرض المعدل للأمر 03-11 الشراكة الأجنبية بالبنوك الجزائرية.

⁴⁹ عبد الحميد مرغيت، سياسة سعر الصرف في ظل مسار الانتقال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر المجلد 8، العدد 1، 2015، ص 483.



المطلب الثاني: دراسة تطور المتغير التابع

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لاقتصاد أي بلد، وبالتالي فإنه يبقى من احد المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية لما له من أهمية، ويمكن تقسيم تطور ميزان المدفوعات الى مراحل وذلك حسب تغيراته على طول الفترة 1990-2018.

الفترة 1990-2004 :

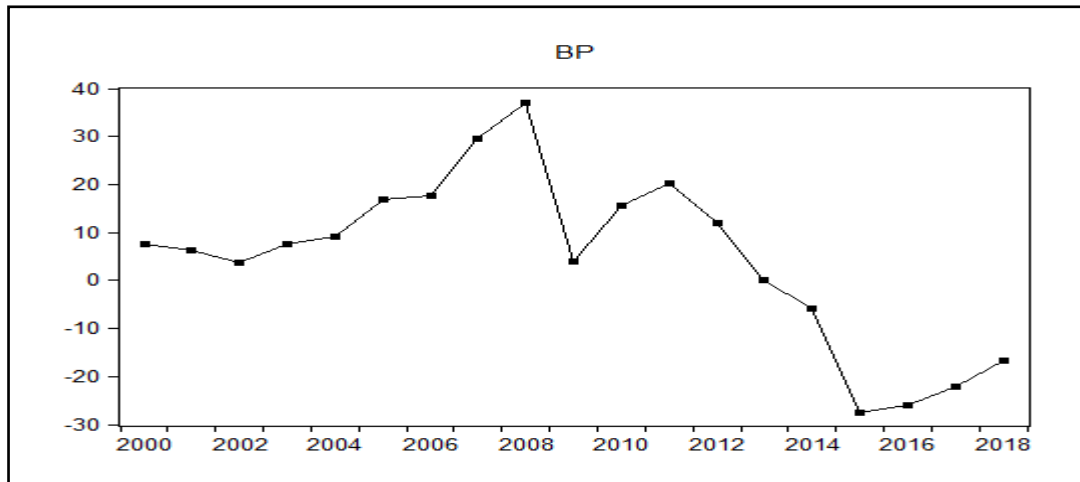
جدول رقم (01) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2004

الوحدة: مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
رصيد ميزان المدفوعات	8.40	1.04	0.11-	0.03-	4.37-	6.33-	2.09-	1.17
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	
رصيد ميزان المدفوعات	1.79-	2.38-	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25	

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm>

الشكل رقم (01) : دراسة تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم (01) و (02) و برنامج Eviwes 9.

====

لقد عرفت الفترة من 1990-1994 تراجعاً في ميزان المدفوعات حيث بلغ الرصيد سنة 1990 (8.4 مليار دولار) ليتراجع سنة 1991 مسجلاً (1.04 مليار دولار) وفي سنتي 1992 و1993 سجل عجزاً بقيمتي (0.11 مليار دولار) و(0.03 مليار دولار) على التوالي وهذا بسبب تراجع الصادرات البترولية نتيجة انخفاض أسعارها مع استقرار في الصادرات غير البترولية ليتواصل العجز ليبلغ (4.37 مليار دولار) سنة 1994 و (6.33 مليار دولار) سنة 1995 وهذا لانخفاض المستمر في أسعار البترول وفي فترة 1996 سجل تقلص نسبة العجز في الرصيد نتيجة الارتفاع المحسوس لأسعار البترول وهذا راجع لارتفاع الصادرات وفي سنة 1997 سجلنا تحسناً ملحوظاً حيث بلغ الرصيد (1.17 مليار دولار) وفي 1999 و 1998 سجلنا عجزاً بقيمة (1.79 مليار دولار) و (2.38 مليار دولار) وهذا نتيجة الأزمة حيث انهارت أسعار البترول بشكل سريع ما خلق أزمة للدول المنتجة كما سجلنا في سنة 2000 تحسناً كبيراً في رصيد الميزان بلغ (7.57 مليار دولار) وبقي التحسن مستمراً لغاية 2004 حيث سجل (9.25 مليار دولار) وهذا بفضل زيادات الإمدادات التي أقرتها منظمة الأوبك.



الفترة 2005-2018 :

جدول رقم (02) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2005-2018

الوحدة: مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد ميزان المدفوعات	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06
لسنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018		
رصيد ميزان المدفوعات	0.13	5.88-	27.4-	26.03-	-22.06	16.70-		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع : بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm>

لقد تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي مما جعل الاقتصاد الجزائري يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية حيث اخذ بالارتقاع المستمر حيث بلغ الرصيد (16.94 مليار دولار) سنة 2005 ليرتفع الى (17.73 مليار دولار) سنة 2006 ليبلغ اوجه سنة 2008 مدعوما بارتفاع اسعار البترول ليبلغ (36.99 مليار دولار) ثم انخفض سنة 2009 ليبلغ (3.86 مليار دولار) ولم يدم طويلا هذا الانخفاض حيث واصل ارتفاعه الى غاية 2012 حيث بلغ 12.06 مليار دولار وفي سنة 2013 انخفض رصيد الميزان بشكل كبير ليسجل (0.13 مليار دولار) وفي سنوات 2014، 2015، 2016 سجلنا عجزا كبيرا نتيجة للسقوط الحر لأسعار البترول ليبلغ (16.70) نهاية 2018.



المطلب الثالث: دراسة تطورات سعر الصرف (المتغير المفسر)

تعتبر عملة بلد ما هي رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك يجب إن يعرف انتعاشا، وبالتالي فان سعر الصرف يبقى من المواضيع المهمة بالنسبة للحكومة الجزائرية كغيرها من الحكومات، وعليه سوف نقوم بدراسة سعر الصرف في الجزائر.

والجدول التالي يوضح ذلك:

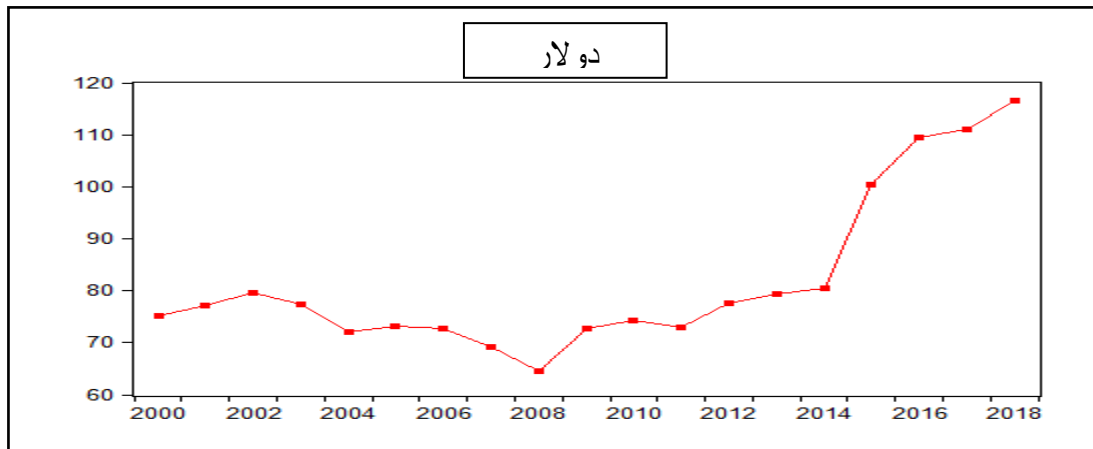
جدول رقم (03) : تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2000-2018

الوحدة: مليار دولار

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
74.39	72.65	73.28	72.06	77.39	79.68	77.22	75.26	سعر الصرف
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنة
100.46	80.52	79.38	77.55	72.94	74.39	72.65	64.58	سعر الصرف
					2018	2017	2016	السنة
					116.62	110.96	109.74	سعر الصرف

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي وبرنامج أفييس اكسال 2013

الشكل رقم (2): دراسة تغيرات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03) و برنامج Eviews 9.



يمكن تقسيم تطور سعر الصرف إلى مراحل وذلك حسب تغيراته خلال الفترة 1990-2018.

الفترة 1990-2004 :

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر الصرف لسعر البترول 1986، وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة، ولقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي وذلك باتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17%. وكانت قد فقدت 50% من قيمته عام 1990 إلى غاية 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في مجموع 70%. حيث في نفس السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13%، واستمر الانخفاض في قيمة العملة 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% ذلك بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7.5% اما سنة 2004 فقد شهدت ارتفاع طفيف في قيمة الدينار الجزائري⁵⁰.

الفترة 2005-2018:

وصل سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 2005 إلى 73.27 دولار و بقي هذا السعر ثابت نوعا ما إلى غاية سنة 2006، وعرفت سنة 2008 بداية من شهر سبتمبر تقادم الأزمة

⁵⁰ التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2017 إلى 2019.

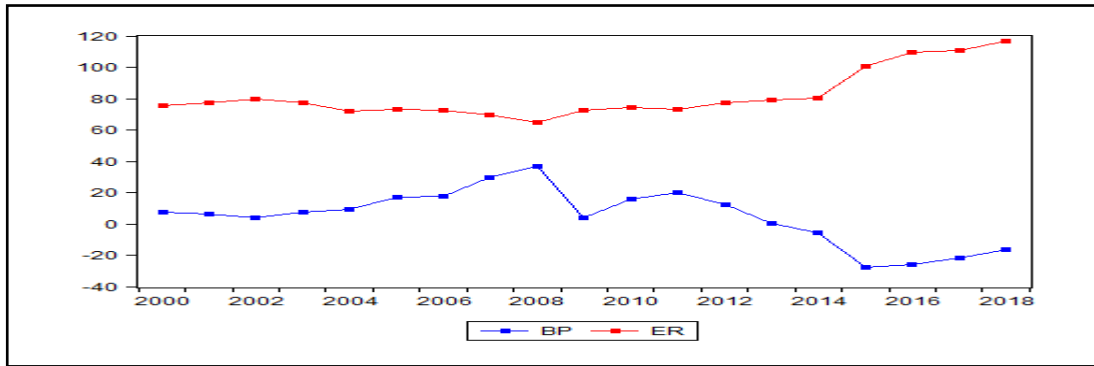


المالية الدولية التي بدأت تظهر ملامحها في اوت من سنة 2007 فأنعكس ذلك الوضع سلبا على الدول ذات الاقتصاديات الكبيرة، فأنخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها نحو الانخفاض، وعليه حققت الجزائر فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات ما ساعد الجزائر من تكوين تراكم قياسي للاحتياطيات صرف رسمية بلغت 143.102 مليار دولار في اخر شهر من سنة 2008 ومن هذه السنة عرف الصرف تذبذبات بين ارتفاع وانخفاض إلى غاية 2012 وبعد هذه السنة ارتفعت اسعار الصرف حيث بلغ 116.62 دولار سنة 2018⁵¹.

المطلب الرابع: تحليل تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة (2018-2000)

يعبر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عن مجموع أرصدة حساب العمليات الجارية وحساب راس المال والتغير في صافي الاحتياطيات الرسمية وبالتالي فالرصيد الإجمالي هو حوصلة للتغيرات الحاصلة فيهما وفيما يلي سنحاول تحليل تطور رصيد الميزان الكلي انطلاقا من المنحنى البياني الآتي الذي يمثل قيم الرصيد الإجمالي وسعر الصرف للفترة المذكورة سابقا، ومعرفة واستخلاص العلاقة بين المتغيرين.

منحنى رقم (03): دراسة تطورات كل من سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2018-2000



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجداول 01، 02 و 03 وبرنامج Eviews 9

51 المرجع السابق.



إن المنحنى البياني أعلاه، يبين بوضوح عدم وجود علاقة بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار ورصيد ميزان المدفوعات، ففي معظم مراحل ارتفاع سعر الصرف نشاهد تذبذبا بين الصعود و النزول لرصيد ميزان المدفوعات وهذه الاختلالات الحاصلة على مستواه راجعة لتأثره بدرجة كبيرة برصيد الميزان التجاري أثناء فترة الدراسة.

المبحث الثاني: قياس اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

من خلال الدارسة التحليلية السابقة والتي أثبتت عدم تأثير سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على التغيرات الحاصلة على مستوى الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وممكن تدخل عوامل ومحددات أخرى تؤثر على التطورات الحاصلة على مستواه، ومن خلال هذا التحليل سوف نحاول صياغة نموذج قياسي يوضح مدى قدرة المتغير المستقل وهو سعر الصرف في تفسير متغير رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات النموذج (صياغة النموذج):

تعد مرحلة صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج و أصعبها حيث يتم تحديد المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغيرات التابعة. وفي هذه الدراسة: المتغير التابع : هو رصيد ميزان المدفوعات، و يرمز له بالرمز (BP) والوحدة هي مليار دولار.

المتغير (المفسر) المستقل : هو سعر صرف الدينار مقابل الدولار، ويرمز له بالرمز (ER).

مشاهدات الدراسة: تشمل سلسلتين زمنيتين للدراسة التي تغطي الفترة (2000-2018) أي 17 مشاهدة لكلا المتغيرتين.

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتقدير النموذج وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، يكون الشكل الرياضي للمعادلة على النحو التالي:



$$BP=a+\beta(ER)+e$$

حيث أن:

BP: رصيد ميزان المدفوعات

a: الثابت

e: المتغير العشوائي

ER: سعر الصرف

β : معلمة النموذج التي تحدد العلاقة بين المتغيرتين.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) واختبار

الفروض:

باستعمال المتغيرات المتوفرة عن المتغيرات المذكورة سابقا، سوف نقوم بتقدير النموذج

المقترح (نموذج رصيد ميزان المدفوعات) خلال فترة الدراسة وبعد إدخال البيانات في البرنامج

كانت نتائج تقدير النموذج كما يلي:

الشكل رقم (04): تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)

Dependent Variable: BP				
Method: Least Squares				
Date: 08/26/20 Time: 11:11				
Sample: 2000 2018				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	-1.036430	0.129378	-8.010893	0.0000
C	89.58155	10.77133	8.316664	0.0000
R-squared	0.790574	Mean dependent var	4.684263	
Adjusted R-squared	0.778255	S.D. dependent var	17.82873	
S.E. of regression	8.395508	Akaike info criterion	7.192571	
Sum squared resid	1198.238	Schwarz criterion	7.291986	
Log likelihood	-66.32943	Hannan-Quinn criter.	7.209396	
F-statistic	64.17441	Durbin-Watson stat	1.159489	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9



يمكن تمثيل صيغة المعادلة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$BP=89.58-1,03ER$$

المطلب الثالث: تقييم وتفسير النموذج اقتصاديا وإحصائيا:

يتم اختيار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن ناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية.

1- التقييم والتفسير الاقتصادي للنموذج:

بالنظر إلى إشارة β (-1,03) تدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (أسعار الصرف) و المتغير التابع (رصيد ميزان المدفوعات) وذلك لان المعلمة المفسرة سالبة وهذا لا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث إذا ارتفع سعر الصرف ب 1% تراجع رصيد ميزان المدفوعات ب 1.036% ، ومنه فالنموذج مخالف للنظرية الاقتصادية، وسبب ذلك راجع لعدم التأثير الفعال والإيجابي لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على رصيد ميزان المدفوعات، أي كلما قامت السلطة النقدية للدولة بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار سجل ميزان المدفوعات تراجعا وعجز على مستواه خلال فترة الدراسة وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

2- التقييم والتفسير الإحصائي للنموذج:

سبتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية بهدف اختبار مدى الثقة الإحصائية في المقدرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار المعنوية الجزئية للمعلمات باستخدام إحصائية ستودنت واختبار المعنوية الكلية لنموذج باستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد.



❖ جودة توفيق النموذج:

عند النظر إلى معامل التحديد R^2 نجده يساوي 0.79 أي مما يدل على أن المتغير المستقل يفسر لنا حوالي 79% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، بمعنى آخر أن التغيرات في أسعار الصرف تفسر لنا حوالي 79% من التغيرات الحاصلة على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات. و 21% تفسرها عوامل أخرى أي وجود متغيرات أخرى لم تحتسب أو لم يهتم بها في هذا النموذج.

❖ اختبار معنوية المعلمات الجزئية:

اختبار ستيودنت: (اختبار معنوية معلمات الانحدار اثر ER على BP) عند درجة معنوية 5%

$$0 = \beta_i : H^0$$

$$0 \neq \beta_i : H^1$$

بما أن $prob < 0.05$ و t المجدولة $t >$ المحسوبة (-8.01) ومنه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل. وهنا نشير إلى أهمية ER في تفسير BP.

❖ اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

اختبار فيشر: لدينا القيمة الإحصائية لاختبار فيشر 64.16 وهي معنوية عند درجة 5% ومنه النموذج له معنوية إحصائية كلية، مما يجعلنا مبدئياً نقبل النموذج ككل (صلاحية النموذج).



❖ اختبار فرضيات المربعات الصغرى:

بعدما قمنا بتقدير النموذج عن طريق الانحدار الخطي البسيط قد يصادفنا أخطاء في التقدير عند استخدام النموذج المقدر لذلك لابد من إجراء بعض الاختبارات قبل الاعتماد عليه لتنبؤ و المشاكل التي قد تواجهه.

- اختبار جودة النموذج المقدر :

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي نعتمد على اختبار LM TEST أما عن مشكل عدم ثبات التباين فنعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey. وبالنسبة لنموذجنا لابد أن تكون الأخطاء مستقلة بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم صحة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم (5): نتائج اختبار الارتباط الذاتي Breusch- godfrey serial correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	1.575978	Prob. F(2,15)	0.2392	
Obs*R-squared	3.299213	Prob. Chi-Square(2)	0.1921	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 08/26/20 Time: 11:14				
Sample: 2000 2018				
Included observations: 19				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER	0.049340	0.152723	0.323070	0.7511
C	-3.832201	12.46005	-0.307559	0.7626
RESID(-1)	0.502700	0.287593	1.747956	0.1009
RESID(-2)	-0.186867	0.312426	-0.598118	0.5587
R-squared	0.173643	Mean dependent var	9.63E-15	
Adjusted R-squared	0.008371	S.D. dependent var	8.158968	
S.E. of regression	8.124745	Akaike info criterion	7.212370	
Sum squared resid	990.1722	Schwarz criterion	7.411199	
Log likelihood	-64.51751	Hannan-Quinn criter.	7.246019	
F-statistic	1.050652	Durbin-Watson stat	1.962221	
Prob(F-statistic)	0.399052			

المصدر: من إعداد الطالب بناء علم، مخرجات 9 Eviews

=====
 =====

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي $0.1921 <$ 0.05 ، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

أما عن اختبار عدم ثبات التباين، فتظهر نتائجه في الجدول التالي:

الشكل رقم (6): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.419167	Prob. F(1,17)	0.5260	
Obs*R-squared	0.457207	Prob. Chi-Square(1)	0.4989	
Scaled explained SS	0.238576	Prob. Chi-Square(1)	0.6252	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 08/26/20 Time: 11:15				
Sample: 2000 2018				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.605792	96.48308	0.016643	0.9869
ER	0.750299	1.158887	0.647431	0.5260
R-squared	0.024064	Mean dependent var	63.06513	
Adjusted R-squared	-0.033345	S.D. dependent var	73.97860	
S.E. of regression	75.20188	Akaike info criterion	11.57753	
Sum squared resid	96140.49	Schwarz criterion	11.67694	
Log likelihood	-107.9865	Hannan-Quinn criter.	11.59436	
F-statistic	0.419167	Durbin-Watson stat	1.294484	
Prob(F-statistic)	0.526000			

المصدر : تم إعداد هذا الاختبار بناء على مخرجات Eviews 9

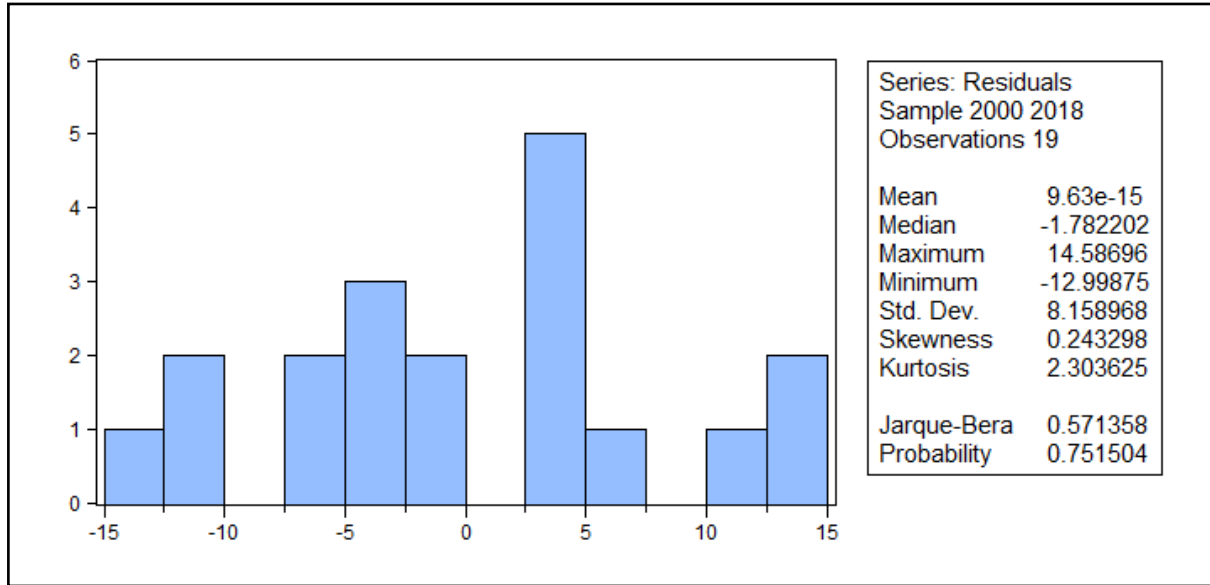
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Prob Chi-square أكبر من 5% أي

أي $0.49 < 0.05$ وهذا ما تؤكد فرضية العدم عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.



- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبار جاك بيرا): نستخدم لذلك اختبار جاك-بيرا والذي ملخص حساباته يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): نتائج اختبار Jarque-Bera



المصدر : من إعداد الطالب بناء على مخرجات 9 Eviews

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن $Jarque-Bera\ 0.5713 > 0.05$ ومن نقبل الفرض العدم أي أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.



خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تحديد مدى تأثير سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2018)، عن طريق استخدام نموذج طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث قمنا بداية بتحليل لطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وكذا سعر الصرف خلال هذه الفترة، ثم الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وتقديم النموذج القياسي المقدر.

وعموما أظهرت النتائج المتحصل عليها توافقا مع النظرية الاقتصادية، وذلك من خلال ما يلي:

- يؤثر سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات.
- تربط كلا من سعر الصرف و رصيد ميزان المدفوعات علاقة عكسية.
- بالإضافة الى سعر الصرف هناك متغيرات أخرى لها تأثير متفاوت على رصيد ميزان المدفوعات من أهمها: معدل التضخم، حجم الكتلة النقدية، حركة رؤوس الأموال، أسعار المحروقات، وغيرها.





خاتمة

اهتمت هذه الدراسة بتحديد طبيعة العلاقة بين سعر الصرف باعتباره أداة من أدوات السياسة الاقتصادية بشكل عام وإبراز دوره في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، وهذا من خلال محاولتنا لبناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين سعر الصرف ومدى تأثيره على رصيد ميزان المدفوعات.

تشير النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة إلى أن تقلبات سعر الصرف الدينار لها تأثير على رصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وحتى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية لم تثبت فعاليتها في تحسين وضعية الميزان الكلي. وبالتالي يمكن القول أن تغيرات رصيد ميزان المدفوعات لم تتجاوب بالشكل المرغوب مع تغيرات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار، بل هناك عوامل مؤثرة أخرى لم يتم الاعتماد عليها في الدراسة على غرار أسعار البترول و احتياطات الصرف الأجنبية، معدل التضخم، حجم الكتلة النقدية، حركة رؤوس الأموال، أسعار المحروقات، وغيرها.

لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذا عود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة الدينار.

اختبار الفرضيات:

- أثبتت الدراسة على عدم صحة فرضية وجود علاقة بين تغيرات أسعار صرف الدينار ورصيد ميزان المدفوعات، وعدم تأثره بها بدرجة كبيرة وإنما ترجع اختلالات رصيد ميزان المدفوعات إلى عوامل ومتغيرات أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في الدراسة.

- كذلك تم إثبات عدم صحة فرضية القائلة أن كلما تم تخفيض قيمة العملة أدى ذلك إلى تحسين رصيد الميزان، وأظهرت الدراسة عكس ذلك حسب المعطيات المتحصل عليها أي كلما تم تخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة العجز على مستوى ميزان المدفوعات الجزائري.
- ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وخاصة المالية والنقدية لإيجاد التوازن وترشيد النفقات العامة وتنويع وتشجيع الإيرادات غير النفطية والاستغلال الأمثل للموارد المالية والإمكانات المادية والبشرية؛
- تنشيط دور الأسواق المالية وبورصة الجزائر لخلق بدائل وفتح آفاق جديدة؛
- تطوير وتفعيل جهاز إدارة الضرائب وزرع وتشجيع الثقافة الضريبية وتنويعها (الزكاة مثلاً) ومحاربة التهرب الضريبي وإعادة النظر في سياسات الإعفاءات الضريبية والجمركية؛
- إنشاء مركز متخصص للإفصاح والتزويد بالإحصائيات والمعلومات.
- العمل مل على وضع سياسات اقتصادية تعمل على تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف وتحفيز تدفق التحويلات بشكل مستمر عبر قنوات رسمية وذلك لتحسين الوضع الخارجي للبلد.
- العمل على تخفيض سعر الصرف ورفع قيمة العملة المحلية دون التفريط بهدف الاستقرار الداخلي وعدم التمسك بسعر صرف ثابت وان يكون واقعياً يعكس قوى العرض والطلب.
- العمل على تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم الاعتماد فقط على مورد النفط في الصادرات مع خلق حالة من التوازن بين جانبي ميزان المدفوعات.
- تحسين كفاءة الجهاز الإنتاجي لمواكبة الطلب الكلي على السلع المصدرة وتنويع هيكل التبادل التجاري في الصادرات وإيجاد بدائل الاستيرادات المحلية لتقليل استنزاف النقد الأجنبي.

- أهمية الابتعاد عن ربط سعر صرف العملة المحلية بعملة واحدة كالدولار مثلاً وذلك لتجنب الصدمات المتوقعة واتباع سياسة صرف أكثر مرونة من خلال ربط سعر صرف العملة المحلية بسلة من العملات الأجنبية.

التوصيات:

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن ادراج بعض التوصيات ومن اهمها:
 - تشجيع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
 - تفعيل دور البورصة وتشجيع العمل في سوق الاوراق المالية والمشتقات.
 - تبني السلطات العليا للبلاد لسياسة مالية واقتصادية رشيدة خاصة الضرائب وتشجيع الانتاج المحلي.
 - ايجاد التوافق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية لتشجيع السوق المالي والاستثمار في البورصة وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.
 - العمل على تهيئة ظروف مناسبة لتشجيع الاستثمار الأجنبي بغرض استقطاب رؤوس الأموال الخاصة .

آفاق الدراسة:

- هناك عدة جوانب لم تفسح لنا الفرصة لدراستها والتي نرجو أن نتطرق إليها في المستقبل، أو أن تكون عناوين لدراسات مستقبلية لكل من يهمله هذا الحقل العلمي، ومن أبرز المواضيع:
 - دراسة قياسية لاثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر مقارنة بالدول العربية.
 - تداخل السياسات النقدية والمالية والتجارية ودورها في معالجة الاختلالات.
 - أثر أنظمة سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر مقارنة بدول شمال افريقيا والشرق الأوسط.



المصادر والمراجع



أولاً. الكتب:

- 1/ أحمد السريتي السيد محمد ، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر، 2008.
- 2/ جامد محمود ، العلاقات النقدية الدولية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 39، 2017.
- 3/ جليل عبد الحسين ، غالي عبد الحسن ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 4/ الحصري طارق فاروق ، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010.
- 5/ لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2003.
- 6/ نعمة سمير فخري ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 7/ عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016.
- 8/ صيد امين ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، لبنان، 2013.
- 9/ قدي عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 10/ خلف فليح حسن ، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 73، 2004.
- 11/ يونس أحمد محمود ، عبد الوهاب نجا ، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر، جامعة الإسكندرية، 2009.

ثانيا. الأطروحات والمذكرات:

- 12/ بعاي رابح ، العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وأثرهما على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في علوم المالية، جامعة يحي فارس، المدية، 2016./2017
- 13/ دوشي سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2015.
- 14/ مال الله علي سلمان ، دور سعر الفائدة وسعر الصرف الاجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
- 15/ ناصري نفيسة ، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.

ثالثا. المجلات والمنشورات:

- 16/ أويابة صالح ، خليل عبد الرزاق ، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات، مجلة دراسات-العدد الاقتصادي، المجلد15، العدد02، جوان 2018.
- 17/ بولرباح غريب ، تغيرات أسعار الصرف الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 23، 2017.
- 18/ بلعباس رابح ، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2019.
- 19/ بن علي عبد المؤمن ، الأثر المتبادل بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمه لخضر الوادي، المجلد 04، العدد 07، جوان 2019.
- 20/ بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، 2016.

- 21/ دردوري لحسن، لقليطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي - جامعة المسيلة، العدد 1، 2017.
- 22/ دريش زهرة، قادري علاء الدين، نمر محمد الخطيب، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الأسواق المالية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6 (العدد 2)، 2019، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- 23/ طويطو محمد، العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في البلدان النامية، مجلة دفاتر Cread، العدد 35، الإصدار 02، 2019، جامعة الجزائر.
- 24/ محسن سيماء، فوزي سميرة، العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري، مجلة الدنانير، العدد التاسع، 2016.
- 25/ مساعدي جمال، غياط شريف، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، المجلد 10، العدد 02، جوان 2019.
- 26/ مرغيت عبد الحميد، سياسة سعر الصرف في ظل مسار الانتقال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر المجلد 8، العدد 1، 2015.
- 27/ ناصري نفيسة، اثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على أرصدة ميزان المدفوعات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، 2019.
- 28/ سمير آيت يحي، التعويم المدار بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.
- 29/ سنوسي علي، محاضرات في التقنيات البنكية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018.
- 30/ عبود عبد المجيد، أثر تغيرا تسعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المركز الجامعي ميلة، المجلد 1، العدد 4، 2017.

- 31/ عزازي فريدة ، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب-البلدية، الجزائر، المجلد5، العدد4، 2010.
- 32/ علي الجيلاني عبد الرحمان ، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، جامعة مصطفى اسطمبولي، الجزائر، المجلد 4، العدد 3، سبتمبر 2015.
- 33/ علي الهنداوي عمر محمود، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2011.
- 34/ قرامطية زهية ، محاضرات في الجهاز المصرفي الجزائري، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة لونيبي علي بليدة 2، 2019/2020.
- 35/ راتول محمد ، الدينار الجزائري بين نظرية أس لوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 1، العدد 04، 2006.
- 36/ صرارمة عبد الوحيد ، بعول نوفل ، قياس العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد2، العدد2، 2018.

رابعاً. التقارير و مواقع الانترنت:

- 37/ التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2017 الى 2019.
- 38/ بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm>
- 39/ <https://www.imf.org/external/arabic/index.htm> صندوق النقد الدولي IMF الصفحة يوم 2020/04/01: تمّ تصفح
- 40/ البنك الدولي <http://data.worldbank.org/country/algeria>
- 41/ الديوان الوطني للإحصاء <http://www.ons.dz>



ميزان المدفوعات

1.4 ميزان المدفوعات

(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

السداسي الأول 2008	الثلاثي الثالث 2008	الثلاثي الثاني 2008	الثلاثي الأول 2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
22,21	12,81	11,63	10,58	30,59	28,95	21,18	11,12	8,84	4,36	الرصيد الجاري الخارجي
25,68	13,38	13,86	11,82	34,23	34,06	26,47	14,27	11,14	6,70	الميزان التجاري
42,55	22,64	22,54	20,01	60,59	54,74	46,33	32,22	24,46	18,71	الصناعات
41,71	22,26	22,09	19,62	59,61	53,61	45,59	31,55	23,99	18,11	لمحروقات
0,84	0,38	0,45	0,39	0,98	1,13	0,74	0,66	0,47	0,61	صناعات أخرى
-16,87	-9,26	-8,68	-8,19	-26,35	-20,68	-19,86	-17,95	-13,32	-12,01	الوفاءات
-3,73	-1,88	-2,19	-1,54	-4,04	-2,20	-2,27	-2,01	-1,35	-1,18	خدمات، خارج دخل العوامل صافى
1,83	0,89	0,93	0,90	2,89	2,58	2,51	1,85	1,57	1,30	بانن
-5,56	-2,77	-3,12	-2,44	-6,93	-4,78	-4,78	-3,86	-2,92	-2,48	مدن
-1,08	0,49	-0,80	-0,28	-1,83	-4,52	-5,08	-3,60	-2,70	-2,23	دخل العوامل، صافى
2,09	1,78	1,07	1,02	3,81	2,42	1,43	0,99	0,76	0,68	بانن
-3,17	-1,29	-1,87	-1,30	-5,55	-6,94	-6,51	-4,59	-3,46	-2,91	مدن
-0,10	-0,03	-0,05	-0,05	-0,23	-0,76	-1,03	-1,29	-1,18	-1,31	نفع القواعد
-3,07	-1,26	-1,82	-1,25	-5,41	-6,18	-5,48	-3,30	-2,28	-1,60	أخرى
1,34	0,82	0,76	0,58	2,22	1,61	2,06	2,46	1,75	1,07	تحويلات مسافرة
-2,53	-0,44	-1,92	-0,61	-1,08	-11,22	-4,24	-1,87	-1,37	-0,71	رصيد حساب رأس المال
										حساب رأس المال
0,99	0,20	0,40	0,59	1,35	1,76	1,06	0,62	0,62	0,97	الإستثمار المباشر (صافى)
-0,31	-0,31	-0,12	-0,19	-0,77	-11,89	-3,05	-2,23	-1,38	-1,32	رؤوس الأموال الرسمية (صافية)
0,58	0,27	0,24	0,34	0,51	0,98	1,41	2,12	1,65	1,60	السحب
-0,89	-0,36	-0,36	-0,53	-1,28	-12,87	-4,46	-4,35	-3,03	-2,92	الإحتياك
-3,21	-0,33	-2,20	-1,01	-1,66	-1,08	-2,25	-0,26	-0,61	-0,36	فروض قصيرة الأجل واخطاء و سبور صافى
-0,21	-0,26	-0,10	-1,01	-0,13						ملياً: رصيد نفوذ الورقية
-0,65	0,88	-0,84	-0,11	0,06						ملياً: رصيد قديم قصيرة الأجل
19,68	12,37	9,71	0,19	29,53	17,73	16,94	9,25	7,47	3,66	الرصيد الإجمالي
-19,68	-12,37	-9,71	9,97	-29,53	-17,73	16,94	-9,25	-7,47	-3,66	التمويل
-20,29	-12,68	-9,87	-9,97	-28,25	-17,73	-16,31	-8,88	-7,03	-3,40	زيادة الإحتياطيات الخلفية (-)
0,00	0,00	0,00	-10,42	0,00	0,00	-0,63	-0,37	-0,44	-0,30	إعادة شراء لدى صندوق النقد الدولي نعم أخرى: النحل على التوظيف المحصّل
0,61	0,31	0,16	0,00	-1,28						زيادة الإلتزامات الأخرى لدى بنك المركزي
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	زيادة سائر السداد
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,04	تمويل استثنائي
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	إعادة الدولة
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,04	مساعدة متعددة الإطراف لميزان المدفوعات
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	شراء لدى صندوق النقد الدولي
										للتذكير:
133,24	140,46	133,24	123,46	110,18	77,78	56,18	43,11	32,92	23,11	الإحتياطيات الخاصة (بدون الذهب) بعد استبعاد استيراد السلع و خدمات من غير عوامل
				39,93	36,66	27,36	23,72	24,34	19,14	بمقتضى الوحدة بصورتها المبرور عدم (إتلاف أمريكي/برميل)
111,51	116,05	124,00	99,09	74,77	65,85	54,64	38,66	29,03	25,24	مصدر المعطيات: بنك الجزائر



سعر الصرف

1.7 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة
(قيم متوسطة خلال الفترة)

MRO	LYD	MAD	TND	KWD	SAR	AED	NOK	SEK	DKK	CAD	CHF	JPY	GBP	EUR	USD	
1	1	1	1	1	1	1	100	100	100	1	100	100	1	1	1	
0,2705	52,2008	8,1286	57,9122	244,4941	19,2141	19,0204	107,1778	982,8917	1204,9052	65,5012	6908,1251	65,6988	132,0996	89,6423	72,0859	2004
0,2772	53,2084	8,2818	56,8543	251,2117	19,9912	19,976	113,9007	984,4212	1225,2321	60,5894	6997,0638	65,7198	133,4711	91,3014	73,3627	2005
0,2749	52,8897	8,2987	54,7294	290,2245	19,3709	19,7789	113,4294	985,0703	1223,293	64,0683	6900,5997	62,4977	133,8239	91,2447	72,5464	2006
0,2687	51,5467	8,4275	54,8101	245,7018	18,9509	19,3515	115,0207	1039,6319	1299,4865	61,7198	6879,7037	60,6241	139,9981	93,9017	71,0716	نومبر 2006
0,279	53,2778	8,0645	54,4901	251,481	19,9802	19,9984	110,1436	939,5107	1184,4951	63,6114	670,422	62,8775	128,7323	88,3646	73,4543	الثلاثي 1 2006
0,2795	52,85	8,2899	55,0944	290,9186	19,4296	19,8395	116,97031	985,551	1229,2369	64,9285	6998,7015	63,735	133,1833	91,6269	72,8885	الثلاثي 2 2006
0,2743	52,8375	8,3518	54,9333	290,8816	19,3515	19,7593	114,93318	1002,5367	1240,4435	64,7902	6989,1329	62,4753	136,0464	92,5309	72,5755	الثلاثي 3 2006
0,2709	51,934	8,2385	54,4406	247,6196	19,1163	19,5182	111,64	1012,8829	1240,0307	62,821	6804,1425	60,9028	137,3338	92,4564	71,6875	الثلاثي 4 2006
0,2772	53,0639	8,1772	54,7723	251,1998	19,9079	19,119	113,9933	962,5308	1206,346	64,2704	6764,5618	63,9063	130,9578	89,9957	73,1614	التماسي 1 2007
0,2726	52,3154	8,3402	54,6899	249,2491	19,2339	19,8388	113,9859	1007,8098	1240,2401	63,8981	6836,8377	61,8991	136,6901	92,4936	72,1315	التماسي 2 2007
0,2696	51,713	8,3943	54,6057	246,5886	19,0122	19,4193	114,4784	1017,7883	1254,1958	60,8416	5782,889	60,7494	139,3873	93,4709	71,3008	الثلاثي 1 2007
0,2663	51,08	8,4888	54,4833	243,9614	18,7788	19,177	117,08878	1025,8173	1274,1338	64,0987	6762,9987	68,3538	139,8472	94,9236	70,428	الثلاثي 2 2007
0,2596	49,547	8,396	53,9991	242,4888	18,7695	18,6644	119,0336	1017,6701	1266,2518	65,5006	6722,8163	68,2795	138,6334	94,2647	68,633	الثلاثي 3 2007
0,2575	50,2789	8,5819	54,6271	243,0923	17,9636	18,2909	123,38419	1046,8961	1304,6289	68,5311	6900,9433	69,3935	137,3506	97,2715	67,1643	الثلاثي 4 2007
0,2679	51,394	8,4409	54,5289	245,2638	18,8945	19,2952	115,79293	1021,7331	1264,2421	62,4818	6772,8722	69,0462	139,6191	94,2029	70,861	التماسي 1 2008
0,2685	49,9158	8,4886	54,3155	242,7919	18,3635	18,4762	122,353	1032,2939	1285,8808	67,8572	5792,407	68,8388	137,9871	95,7796	67,8813	التماسي 2 2008
0,2632	50,6492	8,4695	54,4214	244,0183	18,6269	18,8826	118,53955	1027,0541	1274,9966	64,7871	6782,7147	68,9417	138,7968	94,9973	69,2656	السنة 2008
0,2669	52,2482	8,0599	54,8614	236,1816	17,8235	18,1836	118,1967	1042,3993	1319,4872	66,1488	6069,2677	61,9874	131,5477	98,3053	66,8474	جانفي 2008
0,2662	54,7992	8,0601	54,8670	244,3624	17,8069	18,1817	124,13859	1051,7912	1321,2488	66,7677	6123,2691	62,200	131,1491	98,488	66,7889	فبروري 2008
0,2662	54,7371	8,8988	56,1264	244,4114	17,5149	17,8829	127,57137	1083,107	1365,9305	65,6006	6362,1526	65,2038	131,4188	101,8469	65,6225	مارس 2008
0,2691	57,2883	8,5386	55,9318	242,1313	17,3306	17,8898	128,57996	1092,3311	1372,4777	64,1248	6418,5689	63,4007	128,6012	102,3931	64,9995	أبريل 2008
0,2652	53,2407	8,6215	54,1887	230,8978	16,9245	17,2824	125,39932	1099,7859	1323,255	63,428	6076,8107	60,8924	124,7135	98,7278	63,4781	ماي 2008
0,264	52,3497	8,4690	53,1007	235,1072	16,6388	16,9885	121,48345	1032,8514	1301,4706	61,4535	6015,2274	68,4014	122,6757	97,0708	62,3883	يون 2008
0,2605	51,8517	8,4499	52,8882	231,7988	16,4006	16,7438	120,5489	1025,5385	1300,2791	60,7035	6992,4031	67,6171	122,2822	97,0066	61,4996	جويلية 2008
0,2588	51,4789	8,0329	50,6376	228,5052	16,2857	16,6281	114,79422	974,2896	1227,1986	68,0488	6647,1680	65,9167	115,4947	91,5430	61,0767	أوت 2008
0,2584	49,7095	7,7590	49,1480	228,0440	16,2494	16,6016	107,59755	916,9889	1175,2694	67,8945	6485,6791	67,2012	109,6869	87,0567	60,9788	سبتمبر 2008
0,2605	53,9019	9,4961	54,2783	241,5663	17,2494	18,0843	123,19459	1098,8245	1335,3044	66,171	6178,7773	63,1473	131,3746	99,5273	66,4361	التماسي 1 2008
0,2661	54,3154	8,5435	54,4271	237,7579	16,9697	17,3253	125,19728	1082,0925	1332,8769	63,0289	6173,5336	60,9366	125,3387	98,433	63,6334	الثلاثي 2 2008
0,2593	51,019	8,0859	50,9045	229,4954	16,3136	16,6596	114,308	972,9056	1235,42	68,8958	5713,05	69,9374	115,9241	92,1512	61,9195	الثلاثي 3 2008
0,2663	54,5331	8,6385	241,1119	245,1119	17,3403	17,7048	125,14061	1090,4711	1334,0813	64,5893	6176,1351	62,0334	128,3333	99,4798	65,0219	التماسي 4 2008
(التغيرات الشهرية بالنسبة المتوالية)																
0,18%	-0,28%	0,63%	-0,31%	-0,31%	-0,28%	-0,29%	-0,96%	1,64%	0,89%	1,34%	0,10%	0,00%	-0,09%	0,88%	-0,29%	الثلاثي 1 2006
-1,20%	-0,80%	2,79%	-0,22%	-0,22%	-0,80%	-0,79%	6,20%	4,90%	3,70%	2,07%	3,32%	1,00%	3,46%	3,09%	-0,80%	الثلاثي 2 2006
-0,44%	-0,40%	0,79%	-0,01%	-0,01%	-0,40%	-0,40%	-1,75%	1,72%	0,99%	-0,28%	0,10%	-1,80%	2,19%	0,99%	-0,40%	الثلاثي 3 2006
-1,23%	-1,22%	-0,28%	-1,30%	-1,30%	-1,22%	-1,22%	-2,69%	1,01%	-0,09%	-2,73%	-1,51%	-2,52%	0,99%	-0,09%	-1,22%	الثلاثي 4 2006
-0,48%	-0,71%	0,94%	-0,45%	-0,45%	-0,71%	-0,72%	0,78%	2,13%	1,34%	3,61%	0,67%	-1,97%	0,59%	1,37%	-0,72%	التماسي 1 2006
-1,88%	-1,41%	1,99%	-0,78%	-0,78%	-1,40%	-1,41%	-0,15%	4,88%	2,81%	-0,63%	1,29%	-2,59%	4,38%	2,78%	-1,41%	التماسي 2 2006
-0,48%	-0,54%	0,79%	-0,42%	-0,42%	-0,54%	-0,53%	2,36%	0,90%	1,14%	-1,49%	-0,37%	-1,89%	1,50%	1,10%	-0,54%	الثلاثي 1 2007
-1,22%	-1,22%	1,10%	-1,00%	-1,00%	-1,23%	-1,23%	2,28%	0,77%	1,99%	5,39%	-0,34%	-2,34%	0,33%	1,99%	-1,22%	الثلاثي 2 2007
-2,52%	-3,00%	-1,07%	-0,60%	-0,60%	-0,60%	-0,67%	1,68%	-0,77%	-0,62%	2,28%	-0,70%	-0,13%	-0,87%	-0,69%	-2,55%	الثلاثي 3 2007
-0,81%	1,48%	2,21%	0,25%	0,25%	-0,29%	-0,00%	3,64%	2,85%	3,03%	4,53%	2,41%	1,92%	-0,93%	3,19%	-2,14%	الثلاثي 4 2007
-1,72%	-1,76%	1,21%	-1,00%	-1,00%	-1,76%	-1,75%	2,12%	1,40%	1,94%	-2,17%	-1,09%	-1,28%	2,14%	1,85%	-1,76%	التماسي 1 2007
-3,48%	-2,85%	0,89%	-1,00%	-1,00%	-2,79%	-4,21%	4,84%	1,03%	1,71%	7,52%	0,34%	-0,39%	-1,16%	1,70%	-1,16%	التماسي 2 2007
0,00%	2,30%	0,62%	-0,11%	-0,11%	-0,53%	-0,44%	2,29%	1,00%	0,99%	-0,33%	4,08%	4,73%	-3,17%	0,45%	-0,45%	جانفي 2008
0,00%	-0,11%	2,76%	0,02%	0,02%	-1,64%	-1,64%	2,77%	2,98%	3,38%	-1,79%	3,74%	4,69%	0,21%	3,41%	-1,64%	فبروري 2008
0,00%	-0,11%	2,76%	0,02%	0,02%	-1,64%	-1,64%	2,77%	2,98%	3,38%	-1,79%	3,74%	4,69%	0,21%	3,41%	-1,64%	مارس 2008
1,09%	4,62%	-4,09%	-0,93%	-0,93%	-1,09%	-1,09%	0,79%	0,85%	0,48%	-2,29%	1,09%	-2,77%	-2,14%	0,54%	-1,07%	أبريل 2008
-1,49%	-7,03%	0,99%	-4,64%	-4,64%	-3,44%	-3,44%	-2,90%	-2,98%	-3,99%	-1,09%	-5,28%	-3,09%	-3,02%	-2,30%	-2,30%	ماي 2008
-0,49%	-1,67%	-1,77%	1,82%	1,82%	-1,69%	-1,70%	-3,09%	-2,54%	-1,69%	-3,11%	-1,08%	-4,09%	-1,71%	-1,68%	-1,70%	يون 2008
-1,27%	-0,95%	-0,26%	-0,51%	-0,51%	-1,41%	-1,41%	-0,78%	-0,71%	-0,08%	-1,22%	-0,38%	-1,34%	-0,24%	-0,07%	-1,41%	جويلية 2008
-0,69%	-0,72%	-4,90%	-1,15%	-1,42%	-0,70%	-0,69%	-1,77%	-5,00%	-6,03%	-4,37%	-5,78%	-2,99%	-6,59%	-6,63%	-6,63%	أوت 2008
-0,16%	-3,44%	-3,41%	-2,94%	-0,20%	-0,22%	-0,16%	-0,27%	-0,92%	-1,22%	-0,61%	-2,86%	2,00%	-6,03%	-1,25%	-0,16%	سبتمبر 2008
3,60%	7,21%	10,19%	-0,63%	-0,63%	18,29%	-1,13%	-0,15%	1,16%	2,39%	-3,44%	5,42%	6,32%	-4,09%	2,32%	-1,08%	الثلاثي 1 2008
-0,19%	0,77%	-0,69%	-1,98%	-1,98%	-30,14%	-1,20%	1,63%	0,31%	-0,18%	-1,79%	-0,09%	-3,09%	-4,99%	-0,09%	-4,22%	الثلاثي 2 2008
-2,60%	-0,07%	-5,30%	-6,47%	-3,48%	-3,87%	-3,84%	-8,63%	-8,40%	-7,31%	-6,62%	-7,49%	-6,66%	-7,51%	-7,32%	-3,84%	الثلاثي 3 2008
3,02%	9,29%	1,79%	-0,69%	-0,69%	-5,57%	-1,93%	3,22%	2,73%	3,77%	-3,08%	6,62%	5,47%	-7,00%	3,86%	-4,23%	التماسي 4 2008
(التغيرات السنوية)																
-6,85%	-14,12%	0,99%	-5,81%	-5,81%	-6,87%	-6,86%	-2,07%	2,49%	2,39%	0,39%	0,69%	-0,14%	4,48%	2,48%	-6,86%	2004
2,48%	1,81%															



بنك الجزائر

1.4 ميزان المدفوعات
(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

التكاليف	التكاليف	التكاليف	التكاليف	التكاليف	التكاليف	التكاليف	التكاليف	التكاليف	التكاليف	التكاليف	التكاليف	التكاليف	التكاليف	
*2019	*2019	*2019	*2018	*2018	*2018	*2018	*2018	*2018	*2018	2017	2017	2017	2017	
-4,02	-9,42	-5,40	-9,02	-5,37	-3,65	-7,68	-3,36	-4,33	-16,71	-9,96	-12,11	-22,07		الرصيد الجاري الخارجي
-2,10	-5,37	-2,73	-3,58	-2,62	-0,96	-3,88	-1,77	-2,11	-7,46	-6,51	-7,90	-14,41		الميزان التجاري
8,27	17,92	9,41	20,66	10,43	10,22	20,46	10,29	10,17	41,11	17,73	16,83	34,57		المصدات
7,79	16,83	8,85	19,49	9,83	9,66	19,40	9,75	9,65	38,90	17,05	16,16	33,20		المحروفات
0,49	1,10	0,56	1,16	0,60	0,56	1,06	0,54	0,52	2,22	0,69	0,68	1,37		مصدات أخرى
-10,37	-23,30	-12,14	-24,23	-13,05	-11,18	-24,34	-12,06	-12,28	-48,57	-24,25	-24,74	-48,98		الوفاءات
-1,39	-3,47	-2,20	-4,50	-2,49	-2,01	-3,72	-1,70	-2,02	-8,22	-3,68	-4,33	-8,01		خدمات بخارج نقل العوامل صافى
0,75	1,59	0,74	1,55	0,84	0,71	1,71	0,98	0,73	3,27	1,49	1,62	3,11		دائن
-2,14	-5,06	-2,95	-6,05	-3,33	-2,72	-5,44	-2,68	-2,75	-11,49	-5,17	-5,96	-11,13		مدين
-1,23	-2,09	-1,18	-2,51	-1,02	-1,49	-1,91	-0,82	-1,09	-4,42	-1,36	-1,23	-2,59		دفع لعوامل ، صافى
0,27	0,59	0,27	0,70	0,34	0,36	0,61	0,32	0,29	1,31	1,24	1,02	2,26		دائن
-1,50	-2,68	-1,45	-3,21	-1,36	-1,85	-2,52	-1,14	-1,38	-5,73	-2,60	-2,25	-4,86		مدين
0,00	-0,02	-0,01	-0,02	-0,02	0,00	-0,01	-0,01	-0,01	-0,04	-0,02	-0,02	-0,04		دفع القوائد
-1,50	-2,66	-1,44	-3,19	-1,34	-1,85	-2,51	-1,13	-1,37	-5,70	-2,58	-2,24	-4,82		أخرى
0,70	1,51	0,72	1,57	0,76	0,81	1,82	0,93	0,89	3,39	1,59	1,35	2,94		تحويلات مساهمة
0,77	-0,61	-0,49	1,14	-0,16	1,30	-0,25	-0,22	-0,03	0,89	-0,74	1,05	0,31		رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		حساب رأس المال
0,27	0,73	0,46	0,00	-0,35	0,35	0,58	0,24	0,35	0,59	0,63	0,61	1,24		الاستثمار المباشر (الصافى)
0,10	-0,03	-0,13	0,18	0,11	0,08	-0,03	0,03	-0,06	0,15	-0,02	-0,04	-0,07		رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,12	0,12	0,00	0,25	0,16	0,10	0,03	0,07	0,00	0,28	0,07	0,03	0,10		السحب
-0,02	-0,15	-0,13	-0,07	-0,05	-0,02	-0,06	-0,04	-0,06	-0,13	-0,09	-0,08	-0,17		الإمتلاك
														فروص قصيرة الأجل وأخطاء
0,39	-1,31	-0,83	0,95	0,08	0,87	-0,80	-0,49	-0,31	0,15	-1,35	0,49	-0,86		و سبب ، صافى
-3,25	-10,02	-5,90	7,89	5,53	2,36	7,93	3,58	4,36	15,82	-10,70	-11,06	-21,76		الرصيد الإجمالي

مصدر المعلومات: بنك الجزائر

رقم وتسمية مؤقتة

الشارحة الإحصائية الثالثة - ديسمبر 2019

سعر الصرف

7. 1 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة
(قيم متوسطة خلال الفترة)

YUAN	MRO	MAD	TND	KWD	SAR	ABD	CAD	CHF	JPY	GBP	EUR	USD		
1	1	1	1	1	1	1	1	100	100	1	1	1		
	0,2769	9,5842	47,6083	282,8692	21,4775	21,9331	72,9246	8 801,2858	76,1748	132,6395	106,9064	80,5906		2014
16,2483	0,3454	10,2870	51,4540	333,5985	26,7823	27,3520	78,5425	10 434,7335	82,9923	153,8023	111,4418	100,4641		2015
16,4499	0,3763	11,1650	51,4887	362,0982	29,1851	29,8030	82,6999	11 115,4114	101,0105	148,2511	121,1766	109,4654		2016
15,9089	0,3749	11,0809	45,7011	358,6386	29,0814	29,6943	81,1161	11 075,7827	98,1662	139,4967	120,0294	109,0665	2	التكافؤ 2017
16,4913	0,3782	11,6426	45,5578	364,2829	29,3362	29,9531	87,7366	11 429,7578	99,1498	143,9351	129,0702	110,0176	3	التكافؤ
17,3580	0,3947	12,1651	46,4305	379,9689	30,6138	31,2581	90,3779	11 634,6107	101,6905	152,4397	135,0627	114,8101	4	التكافؤ
15,9600	0,3765	11,0186	46,9946	359,3851	29,1991	29,8149	82,0822	11 011,7315	97,4364	137,8217	118,5798	109,5082	1	النسبي
16,9246	0,3864	11,9039	45,9941	372,1259	29,9750	30,8056	89,0572	11 532,1843	100,4199	148,1874	132,0664	112,4138	2	النسبي
16,4423	0,3815	11,4612	46,4943	365,7555	29,5871	30,2102	85,5697	11 271,9579	98,9281	143,0046	125,3231	110,9610		نسبة
17,7732	0,3929	12,3514	47,3096	380,0146	30,4768	31,1180	91,8823	11 878,6047	102,9721	157,8976	139,2468	114,2968		2018
18,0301	0,3914	12,3969	47,9213	379,7314	30,3608	30,9991	90,6575	12 189,7323	105,4901	159,2451	140,6867	113,8507		القرى
18,0584	0,3920	12,3818	47,9174	380,2495	30,4077	31,0468	88,2439	12 040,4518	107,5406	159,2969	140,6503	114,0351		المرس
18,1477	0,3927	12,4052	47,6766	380,4946	30,4557	31,0960	89,6805	11 808,1928	106,1797	160,8616	140,2924	114,2165		القرى
18,2158	0,3987	12,3210	46,2916	384,2093	30,9239	31,5738	90,1836	11 632,5470	105,7180	156,3186	137,2141	115,9740		المرس
18,0922	0,4017	12,3353	45,3206	385,7872	31,1888	31,8443	89,1395	11 820,7261	106,3308	155,4226	136,6277	116,9667		جوان
17,4932		12,4274	44,6403	388,7499	31,3776	32,0374	89,5453	11 834,0647	105,5875	155,0351	137,4622	117,6772		جوشة
17,2778		12,4574	43,1527	390,6664	31,5695	32,2338	90,8046	11 974,0096	106,6198	152,4472	136,6970	118,3993		فوت
17,2006		12,5422	42,5532	389,5927	31,4599	32,1229	90,4699	12 192,2239	105,4180	153,9656	137,5762	117,9911		سجنر
17,1288		12,5128	41,8697	391,0188	31,6360	32,3076	91,2749	11 948,8186	105,1559	154,4873	136,3601	118,6700		القرى
17,0872		12,4524	40,7517	389,8159	31,5916	32,2666	89,8409	11 840,6024	104,5795	152,9686	134,8318	118,5182		نوقمر
17,2066		12,4420	39,8914	389,8317	31,5915	32,2670	88,2392	11 948,0527	105,6305	150,2237	134,9261	118,5199		ديسمبر
17,9515	0,3921	12,3760	47,7097	380,0069	30,4168	31,0564	90,2489	12 031,4670	105,3315	158,7310	140,1792	114,0706	1	التكافؤ
18,1539	0,3975	12,3529	46,4254	383,8420	30,8583	31,5068	89,6837	11 790,0904	106,0681	157,4968	138,0191	115,7269	2	التكافؤ
17,3289		12,4733	43,4717	389,6874	31,4708	32,1332	90,2754	11 993,7865	105,8999	153,7903	137,2265	118,0293	3	التكافؤ
17,1397		12,4701	40,8676	390,2401	31,6070	32,2810	89,8310	11 912,5028	105,1167	152,6212	135,3944	118,5717	4	التكافؤ
18,0535	0,3948	12,3644	47,0625	381,9393	30,6392	31,2833	89,9641	11 889,6881	105,7011	158,1091	139,0908	114,9052	1	النسبي
17,2326		12,4717	42,1597	389,9658	31,5394	32,2077	90,0515	11 952,8344	105,5053	153,2013	136,3034	118,3026	2	النسبي
17,6399		12,4184	44,5923	385,9834	31,0928	31,7491	90,0081	11 921,5041	105,6025	155,6363	137,6864	116,6169		نسبة
17,4127		12,4106	39,2241	390,3042	31,5476	32,2152	88,9151	11 968,4210	108,6896	152,4736	135,1788	118,3305		2019
17,5742		12,4400	38,9867	390,7099	31,6284	32,2939	89,7897	11 845,0944	107,5075	154,2912	134,6670	118,6176		القرى
17,7070		12,3822	39,5534	391,4910	31,7104	32,3771	89,0338	11 885,4939	106,9770	156,8365	134,5572	118,9239		المرس
17,7563		12,3854	39,7735	392,0850	31,8132	32,4814	89,1926	11 845,7446	106,8923	155,5380	134,1687	119,3079		القرى
17,3891		12,3528	39,9680	392,7937	31,8677	32,5371	88,8207	11 820,8744	106,6296	153,9651	133,8299	119,5117		المرس
17,2265		12,3801	40,4223	391,8639	31,7461	32,4129	89,5449	12 039,9913	110,1817	150,9122	134,4935	119,0572		جوان
17,3347		12,4361	41,3887	391,9128	31,7971	32,4662	91,0688	12 078,1218	110,2071	148,7679	133,9326	119,2523		جوشة
16,9069		12,4726	41,7200	393,4344	31,9025	32,5767	90,1717	12 216,8455	112,5948	145,3461	133,3035	119,6585		فوت
16,8821		12,4051	41,9406	395,1594	32,0239	32,7024	90,6747	12 127,3156	111,8374	148,2331	132,3799	120,1191		سجنر
17,5620		12,4105	39,2585	390,8286	31,6275	32,2941	89,2323	11 901,6273	107,7435	154,5049	134,8091	118,6195	1	التكافؤ
17,4633		12,3722	40,0420	392,2677	31,8118	32,4800	89,1694	11 895,7126	108,5192	153,4166	134,1488	119,3029	2	التكافؤ
17,0464		12,4384	41,6747	393,4530	31,9044	32,5782	90,8444	12 140,0156	111,5217	147,4571	133,2288	119,6535	3	التكافؤ
17,5119		12,3910	39,6563	391,5594	31,7211	32,3885	89,2004	11 899,1316	108,1374	153,9522	134,4738	118,9665	1	النسبي

الجدول 2/16 : ميزان المدفوعات

(مقدر بالدينار)

2008	2007	2006	2005	2004	
(بملايير الدينارات : بإستثناء تعليمات مخالفة)					
2 190,92	2 105,49	2 101,61	1 553,78	801,41	الرصيد الخارجي الجاري
2 589,79	2 363,45	2 473,53	1 942,31	1 029,36	الميزان التجاري
5 041,52	4 191,52	3 975,85	3 398,46	2 322,97	المصادرات (f.o.b)
4 951,46	4 123,19	3 893,60	3 344,45	2 273,69	المحروقات
90,06	68,33	82,25	54,01	49,28	أخرى
-2 451,73	-1 828,07	-1 502,32	-1 456,15	-1 293,61	الواردات (f.o.b)
-489,74	-283,70	-159,68	-166,80	-144,44	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
224,77	196,74	187,58	183,95	133,55	دانن
-714,51	-480,44	-347,26	-350,75	-277,99	متين
-84,23	-127,55	-328,89	-373,09	-259,86	دخل العوامل، صافي
330,03	263,19	175,38	104,57	71,58	دانن
-414,26	-390,74	-504,27	-477,66	-331,44	متين
-12,28	-16,13	-55,03	-75,49	-93,43	دفع القوائد
402,08	-374,61	-449,24	-402,17	-238,01	أخرى
175,10	153,29	116,65	151,36	176,35	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات تحويلات، صافية
189,09	-64,46	-813,28	-311,46	-134,50	رصيد حساب رأس المال
-0,01	-0,01	-0,32	-0,21		حساب رأس المال
0,00	-0,36				إستثمار في المحفظة
150,98	95,17	127,80	77,76	44,83	الإستثمار المباشر (الصافي)
-27,71	-54,02	-865,33	-225,24	-160,39	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
54,10	35,44	71,15	103,57	152,37	السحب
-81,81	-89,46	-936,48	-328,81	-312,76	الإهلاك
65,83	-105,24	-75,43	-163,77	-18,94	الأخطاء و السهو، صافي
	22,34				منها : رصيد النقود الإنتمانية
	-75,45				رصيد القروض قصيرة الأجل
2 380,01	2 041,03	1 288,33	1 242,32	666,91	الرصيد الإجمالي
-2 380,01	-2 041,03	-1 288,33	-1 242,32	-666,91	التمويل
-2 350,20	-1 954,94	-1 288,33	-1 196,10	-640,25	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
0,00	0,00	0,00	-46,22	-26,66	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
-29,81	-86,09				حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف

الجدول 1/16 : ميزان المدفوعات

(مقدر بالدولار)

2008	2007	2006	2005	2004	
(بملايير الدولارات الأمريكية ؛ باستثناء تعليمات مخالفة)					
34,45	30,54	28,95	21,18	11,12	الرصيد الخارجي الجاري
40,60	34,24	34,06	26,47	14,27	الميزان التجاري
78,59	60,59	54,74	46,33	32,22	الصادرات (f.o.b)
77,19	59,61	53,61	45,59	31,55	المحروقات
1,40	0,98	1,13	0,74	0,67	أخرى
-37,99	-26,35	-20,68	-19,86	-17,95	الواردات (f.o.b)
-7,59	-4,09	-2,20	-2,27	-2,01	خدمات، خلج دخل العوامل، صافي
3,49	2,84	2,58	2,51	1,85	دائن
-11,08	-6,93	-4,78	-4,78	-3,86	مدين
-1,34	-1,83	-4,52	-5,08	-3,60	دخل العوامل، صافي
5,13	3,81	2,42	1,43	0,99	دائن
-6,47	-5,64	-6,94	-6,51	-4,59	مدين
-0,19	-0,23	-0,76	-1,03	-1,29	دفع القوائد
-6,28	-5,41	-6,18	-5,48	-3,30	أخرى
-4,56	3,90	-5,29	-4,74	-3,12	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
2,78	2,22	1,61	2,06	2,46	تحويلات، صافية
2,54	-0,99	-11,22	-4,24	-1,87	رصيد حساب رأس المال
		-0,01			حساب رأس المال
2,33	1,37	1,76	1,06	0,62	الإستثمار المباشر (الصافي)
-0,43	-0,77	-11,89	-3,05	-2,23	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,84	0,51	0,98	1,41	2,12	السحب
-1,27	-1,28	-12,87	-4,46	-4,35	الإهلاك
0,64	-1,59	-1,08	-2,25	-0,26	الأخطاء و السهو، صافي
	0,36	-0,13			منها : رصيد النقود الإنتمائية
	-1,13	0,06			رصيد القروض قصيرة الأجل
36,99	29,55	17,73	16,94	9,25	الرصيد الإجمالي
-36,99	-29,55	-17,73	-16,94	-9,25	التمويل
-36,53	-28,27	-17,73	-16,31	-8,88	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
0,00	0,00	0,00	-0,63	-0,37	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
-0,46	-1,28				حقوق أخرى للإستلام ناتجة عن التوظيف
للتذكير :					
143,10	110,18	77,78	56,18	43,11	الإحتياطيات الإجمالية (بدون ذهب)
34,99	39,73	36,66	27,36	23,72	بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل
99,97	74,95	65,85	54,64	38,66	سعر الوحدة لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)

19,70	12,15	0,40	34,45	30,54	الرصيد الخارجي الجاري
27,94	18,21	7,78	40,60	34,24	الميزان التجاري
72,88	57,09	45,19	78,59	60,59	المصدرات (f.o.b)
71,66	56,12	44,42	77,19	59,61	المحروقات
1,22	0,97	0,77	1,40	0,98	أخرى
-44,94	-38,89	-37,40	-37,99	-26,35	الواردات (f.o.b)
-8,79	-8,34	-8,70	-7,59	-4,09	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
3,77	3,57	2,99	3,49	2,84	دائن
-12,56	-11,91	-11,68	-11,08	-6,93	مدين
-2,04	-0,37	-1,32	-1,34	-1,83	دخل العوامل، صافي
4,45	4,60	4,75	5,13	3,81	دائن
-6,49	-4,96	-6,06	-6,47	-5,64	مدين
-0,24	-0,11	-0,17	-0,19	-0,23	دفع الفوائد
-6,25	-4,85	-5,89	-6,28	-5,41	أخرى
-4,97	-3,93	-3,92	-4,56	-3,90	منها : حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
2,59	2,65	2,63	2,78	2,22	تحويلات، صافية
0,36	3,18	3,46	2,54	-0,99	رصيد حساب رأس المال
					حساب رأس المال
2,04	3,48	2,55	2,49	1,39	الاستثمار المباشر (الصافي)
-1,08	0,14	1,52	-0,43	-0,77	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,09	0,58	2,20	0,84	0,51	السحب
-1,17	-0,44	-0,68	-1,27	-1,28	الإحتياك
-0,60	-0,44	-0,60	0,48	-1,61	الأخطاء و السهو، صافي
20,06	15,33	3,86	36,99	29,55	الرصيد الإجمالي
-20,06	-15,33	-3,86	-36,99	-29,55	التمويل
-19,95	-15,00	-2,28	-36,53	-28,27	زيادة الإحتياطيات الإجمالية (-)
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
0,10	-0,08	0,09	-0,46	-1,28	حقوق أخرى للإستثمار ناتجة عن التوظيف
0,00	0,00	-1,67			مخصصات حقوق السحب الخاصة
-0,21	-0,25				وضعية الإحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي
					للتذكير :
182,22	162,22	148,91	143,10	110,18	الإحتياطيات الإجمالية (بدون ذهب)
38,03	38,33	36,41	34,99	39,73	بعدد أشهر إستيراد السلع و الخدمات من غير العوامل
112,94	80,15	62,25	99,97	74,95	سعر الوحدة لمصدرات البترول الخام (دولار أمريكي/برميل)

المصدر : بنك الجزائر، المديرية العامة للجمارك

